



تتقدم أسرة مكتب
هشام الفهد

للمحاماة والاستشارات القانونية
بأسمى آيات التهاني والتبريكات من مقام حضرة
صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه
بمناسبة طول الذكرى الثانية لتولي سموه
مقاليد الحكم في البلاد.
عهد الأمن والأمان
والتنمية والإزدهار



منصب رئاسة مجلس إدارة «بيتك» حق للحكومة بحكم الملكية

هل تبادر الحكومة بطلب منصب الرئيس وللقطاع الخاص الرئيس التنفيذي

قيمة ملكية الحكومة في «بيتك» تقدر بنحو 4.749 مليار دينار

مجموعة زين"، وجاء منصب رئيس مجلس الإدارة من نصيب الهيئة العامة للاستثمار ومنصب الرئيس التنفيذي من نصيب لقطاع الخاص، مع العلم أن الحكومة تملك في "زين" ملكية مجمعة 21.9%، منها 15.90% للهيئة العامة للاستثمار، و6% للتأمينات، وفي ضوء تلك الملكية فمنصب رئيس مجلس الإدارة من نصيب الحكومة.

ووفقاً للقيمة السوقية لبنت التمويل الكويتي، الأكبر في البورصة، والتي تبلغ 15.058 مليار دينار كويتي، يبلغ نصيب الحكومة على أساس الملكيات المعلنة رسمياً 31.54%، ما قيمته 4.749 مليار دينار كويتي.

ووفقاً لقائمة الملكيات الرسمية، تملك الحكومة 31.54%، والأجانب 14.22%، حسب بيانات 17 ديسمبر 2025، بإجمالي 45.76%، وباقي النسبة 54.24% تتوزع على قاعدة كبيرة من الأفراد والمحافظ الاستثمارية والصناديق الاستثمارية وشركات القطاع الخاص.

حسب التمثيل المعلن للجهات الحكومية، يمثلها حالياً في "بيتك" 4 أعضاء بشكل صريح من أصل 14 عضواً بنسبة 25.5% تقريباً.

بحكم ملكية الهيئة العامة للاستثمار، وهي تحت مظلة وزارة المالية، تتجه الأنظار لمستقبل الانتخابات وتشكيل مناصب مجلس الإدارة لأكبر كيان مصرفي.



وزير المالية د. صبيح المخيزيم

الكبيرة، علماً أنه لا توجد أي جهة أخرى لديها إفصاح في "بيتك"، حيث تخلوا قائمة كبار الملاك، وفقاً لإقفاالات نهاية الأسبوع الماضي، من أي ملكية لأي جهة من القطاع الخاص تملك 5%.

وفقاً لحالات مشابهة، هناك جهات تملك الحكومة فيها نسبة ملكية كبيرة، لكنها أقل من "بيتك"، مثل "شركة

تحليل إخباري:

تجمع أوساط استثمارية وقانونية مراقبة أنه وفقاً لقائمة كبار الملاك في رأسمال بيت التمويل الكويتي، فإن الحكومة تستحق منصب الرئاسة، حيث تملك الحكومة مجتمعة 31.54% وفقاً للإفصاحات القائمة حالياً، وقد تصل تلك النسبة تقريباً إلى 33% بعد احتساب حصة وملكية الأوقاف غير المعلنة كونها أقل من نسبة الإفصاح القانونية.

وفقاً للتمثيل الحالي يمثل الحكومة 4 أعضاء في مجلس الإدارة بشكل صريح، صلاح المريخي وناصر الروضان عن الهيئة العامة للاستثمار، وعبدالله المديرس عن التأمينات الاجتماعية، وعلياء الصقر عن «الهيئة العامة للقصر بالتحالف مع الأمانة العامة للأوقاف»، من دون مناصب قيادية في مجلس الإدارة.

واقعياً لا تملك الحكومة أية مناصب قيادية في مجلس الإدارة، وهو حق، حيث أن القطاع الخاص يجمع المنصبين منذ سنوات، منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي.

هل تبادر الحكومة في الدورة الانتخابية المقبلة لانتخاب مجلس إدارة السنوات الثلاث المقبلة (2026-2028)، بأن يكون لها منصب قيادي في مجلس الإدارة بحكم ملكيتها

معدلات دوران الأسهم القيادية تعكس السيولة المؤسسية والتحركات الاستثمارية طويلة الأجل

دوران أسهم البنوك بين 14% و151% من بداية العام

تحسن كبير في استهداف الشركات التشغيلية يعكس الوعي الاستثماري

برغم التحديات النظرية التي أثبتت كافة التجارب السابقة القدرة والكفاءة على تجاوزها، سواء التحديات ذات الصلة بأسعار النفط أو الملاحظات الروتينية التقليدية التي لم تتغير منذ عقود.

وتراوحت معدلات دوران أسهم القطاع المصرفي من بداية العام حتى نهاية الأسبوع الماضي بين 14% و151%، فيما شهدت أسهم قيادية أخرى معدلات دوران إيجابية رغم ارتفاع أسعارها، مثل سهم البورصة 28%، وسهم المباني 20%.

م	اسم الشركة	معدل دوران السهم من بداية العام
1	الوطني	14%
2	بنك الخليج	51%
3	الأهلي	29%
4	الدولي	151%
5	برقان	38%
6	بيتك	16%
7	بنك وربة	107%
8	بنك بوبيان	14%
9	البورصة	28%
10	المباني	20%

كتب حازم مصطفى:

كشفت معدلات دوران قائمة من الأسهم القيادية والممتازة الإقبال المؤسسي والتوظيف الاستثماري طويل الأجل على أسهم تشغيلية تتسم بتحقيق أداء جيد وتمنح مساهميتها توزيعات سنوية. معدلات دوران أسهم قيادية بأسعار قياسية من بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الماضي، تؤكد النظرة التفاؤلية الإيجابية للسوق والاقتصاد عموماً،

مجالس إدارات ترتكب مخالفات وتغادر الشركة... فمن يدفع الجزاء التأديبي؟

مجالس إدارات وأجهزة تنفيذية يحملون الشركات مصروفات بالملايين ويقعون في أخطاء «ساذجة»

عندما تقع شركة بكامل هيكلها في مخالفة قواعد الإفصاح والشفافية... فماذا عن باقي الممارسات؟

لهذه الأسباب المخالف يجب أن ينال العقاب مباشرة حتى تتعاضم المسؤوليات

منه، خصوصاً وأن القوانين واضحة، وبعض المخالفات ليست عبثاً، ومنها ما يمكن القول أنها متعمدة لأسباب تتعلق بحسابات من سمح بهذه المخالفة. القوانين والتعليمات واضحة وليست غامضة، ومن بين المخالفات التي تقع فيها العديد من الشركات مخالفة قواعد الإفصاح والشفافية، والشركات التي تقع في أخطاء «ساذجة»، كيف يمكن أن تؤتمن على أصول بمئات الملايين؟ أمام هيكل مكلف يحمل الشركة ملايين الدنانير سنوياً، من رواتب ومميزات ومخصصات، كيف تقع «هفوات» مخالفة تعليمات قواعد الإفصاح والشفافية وهي أبسط التعليمات والالتزامات؟ بعض الشركات مصروفاتها السنوية تفوق الأرباح، وتفوق ما يحصل عليه المساهمون، بل إن بعض الشركات لم توزع أرباحاً للمساهمين منذ عشرات السنوات، ولا يقومون بأدنى المسؤوليات، وهي الالتزام بالقوانين وحماية الشركة من الوقوع في أي مخالفات.

أن كافة المخالفات التي توجه للشركة يجب أن يتحملها كل المدانين بجانب المخالفات الموقعة عليهم. مجلس الإدارة هو المسؤول الأول، وهو من يقرر كل كبيرة وصغيرة في الشركة، وهو المعني باختيار وانتقاء باقي فريق العمل، فالمخالفة التي ترتكبها الشركة مسؤول عنها مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي. أي خطأ له مصدر ومسؤول عن الخطأ، وبالتالي تقترح المصادر الاستثمارية والقانونية أن توجه المخالفات بدءاً من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وصولاً للمسؤوليات المباشرة لكل قطاع ضمن الهيكل التنفيذي، حتى يمكن الارتقاء بألية المحاسبة وتقليل الأخطاء، ورفع درجة الحوكمة والممارسة الإيجابية التي لا تركز إلى أن الشركة هي من تسدد الجزاءات. المقترح هو أن يتحمل المخالفين الجزاء بنسبة 100%، وألا تتحمل الشركة أي جزء

مع التغيرات التي تشهدها العديد من الشركات لأسباب مختلفة، سواء كانت نتاج عملية سيطرة أو تغيير لمجلس الإدارة، أو تخارج للمالك الرئيسي الراعي لمجلس الإدارة، تتكشف بعض المخالفات اللاحقة لمغادرة بعض الأعضاء. المخالفات التي تقع في عهد ودورة السنوات الثلاث لمجلس الإدارة يجب أن يكون هو من يسأل عنها ويحاسب عليها، خصوصاً وأن بعض المخالفات لا يكتشفها الملاك الجدد، بل تُكتشف نتاج عمليات التدقيق والتفتيش الميداني. مع اكتشاف المخالفات، توقع بالتبعية الجزاءات المالية المقابلة لهذه المخالفة على الشركة، وبعضها يطال الأعضاء المخالفين. في ضوء المسؤوليات الملقاة على مجالس الإدارات والصلاحيات الممنوحة لهم، وبعض المخالفات التي ترتكب عمداً وما تشهده من تعديات على الصلاحيات وتجاوز للمسؤوليات أو الإهمال فيها، ترى أوساط استثمارية وقانونية

كيف سيقتنع المساهم بالاستثمار طويل الأجل؟

بعض الشركات نشاطها خلال العام عبارة عن سداد مصروفات عمومية وإدارة ورواتب، وأكلاف فوائد تسهيلات، وديون وسداد غرامات، فيما المساهمون يترقبون أي عائد منذ سنوات وكأنهم يلاحقون سراب... أين حق المساهم؟ وأين بصمة الشركات ذاتها في ترسيخ الاستثمار طويل الأجل بإقناع المساهمين بأنه الخيار الآمن والأفضل في ظل هكذا وضع؟

المكافآت السنوية والمخالفات

مصادر تقترح أن يتم حرمان أي مجلس إدارة يرتكب مخالفة خلال العام المالي للشركة من أي مكافأة، وأن ينسحب ذلك على اللجان أيضاً، وذلك تعظيماً للمسؤوليات وتفعيلاً لها.

60

شركة في البورصة

عائد التوزيع النقدي

%0

21 شركة في
البورصة يتراوح عائد
التوزيعات النقدية
بين 5.2% و 13.9%

شركات لم تمنح
مساهميها أي
توزيعات نقدية منذ
أزمة 2008

تراجعات الفائدة سترفع جاذبية
السوق للمستثمرين المتحفظين

قائمة أعلى 20 شركة عائد نقدي

التسلسل	الشركة	عائد التوزيعات النقدية
1	هيومن سوفت	13.9%
2	زين	11.6%
3	ب ك للتأمين	10.4%
4	البنك التجاري	9.6%
5	بيوت القابضة	8.2%
6	نور للاستثمار	7.8%
7	بورتلاند	7.7%
8	الاستثمارات	7.3%
9	التسهيلات	7%
10	وربة للتأمين	6.6%
11	أوريدو	6.5%
12	بوبيان بتروكيماويات	6.5%
13	مخازن	6.4%
14	بترولية	6.3%
15	السكب	6.3%
16	أجيال	6.2%
17	الكوت	6.1%
18	الكويت للتأمين	6.1%
19	جاي تي سي	5.7%
20	المتكاملة	5.6%

كشفت إحصائية أعدتها «الاقتصادية» وفقاً لأسعار إغلاق 18 ديسمبر، أن 21 شركة مدرجة بلغت عوائد التوزيعات النقدية لها بين 5.2% و 13.9% لأعلى شركة. عوائد التوزيعات النقدية تعتبر أحد مؤشرات القياس الإيجابية بالنسبة للمستثمرين المتحفظين الذين يقصدون الأسواق رهاناً على محورين أساسيين، جني أرباح جيدة من التوزيعات، أو التغير السعري لمستويات السهم السوقية.

فضلاً عن أن التوزيعات النقدية تعتبر «تاج» الشركات فيما يتعلق بالتأكيد على القوة والسلامة المالية، باستثناء الشركات التي تقوم بالاقتراض من أجل التوزيع النقدي، حيث أن الشركة التي تستخدم تدفقاتها وعوائد أرباحها المحققة أفضل كثيراً من الشركة التي تقوم بالاقتراض من أجل التوزيع، حتى لو كانت لديها قدرة وكفاءة على خدمة الدين وعدم التعثر.

واللافت أن بعض الشركات الخدمية التي يفترض أنها الأعلى تدفقاً والأعلى جودة في تحقيق الأرباح تقع في مثل تلك المطبات.

شركات الـ 0% عائد نقدي

في مقابل الشركات التي تمنح مساهميها عوائد نقدية، تحتوي قائمة الشركات المدرجة البالغة نحو 140 شركة تقريباً على نحو 60 شركة عائدها من التوزيعات النقدية 0%، واللافت أن بعضها على هذا الوضع منذ أكثر من عقد من الزمن، بل قد يمتد إلى الأزمة المالية أواخر 2008. تمثل تلك الشريحة من إجمالي السوق نحو 42.85% تقريباً، وهي شركات أغلبها تعتمد على المضاربات والتدوير العالي للأسهم.

أسهم خاملة

تضم قائمة الشركات الأعلى عائد نقدي عدد من الشركات الخاملة ضعيفة الدوران، خصوصاً في قطاع التأمين، بالرغم من أنه من القطاعات التشغيلية، لكنه تاريخياً قطاع يتسم بضعف معدلات الدوران وغياب صناع السوق بشكل كبير ولافت.

مستويات الفائدة

مع تراجعات الفائدة ووصولها إلى مستوى 3.5%، ستبدأ هوامش التوزيعات النقدية في الظهور أكثر، عند المقارنة بين العوائد المضمونة من الفائدة وعوائد التوزيعات النقدية من استثمارات متحفظة وشركات جيدة.

قرار صادم للمراقبين... والمساهمين والمستثمرين لا يعون آثاره وتبعاته

الاستمرارية على ذات الموقف والاتجاه. هل تمضي الأمور في اتجاه معقد؟ المراقبون للمعطيات على أرض الواقع، واستناداً للإجراءات والقرارات، يؤكدون أنه مطلوب بذل جهد كبير ومضاعف ومضني وبتحركات أسرع بكثير دون الركون إلى النصائح التطمينية.

صدر قرار صادم لمن يقرأ بين السطور، ويتمعن في الأسباب والتفاصيل في ذلك التوقيت تحديداً. القرار جاء استكمالاً لاستحقاقات رأيتها الجهة التي اتخذت القرار تطبيقاً للمسؤولية المشتركة، ولعدم الإبلاغ عن الممارسات التي ترى أنها من وجهة نظرها التقييمية مخالفة، وليس فقط ذلك، بل

«ألف طاقة» حسب ميزانية 9 أشهر 2025 22.777 مليون دينار أرباح مرحلة



أظهرت الميزانية العمومية للشركة العملية للطاقة عن فترة الأشهر التسعة من 2025، المنتهية في 30 سبتمبر، أن صافي ربح الفترة 3.997 مليون دينار على أساس رأسمال يبلغ 20 مليون دينار.

في حين أظهرت الميزانية أن الأرباح المرحلة لدى الشركة تبلغ 22.777 مليون دينار كويتي.

تقدر حجم القروض البنكية غير المتداولة 66.170 مليون دينار، والمتداولة نحو 10.674 مليون دينار كويتي، بإجمالي 76.8 مليون دينار.

كانت الشركة خلال السنة المالية 2024 قد أصدرت 170.3 مليون سهم من الأسهم التفضيلية، وتحمل عائد تعاقدية بنسبة 6% مستحقة السداد نصف سنوياً.

سوق الشركات الناشئة يتحول لميدان تنافسي بين شركات الاستثمار

كبيرة من الشركات الناشئة ستقبل على الإدراج، في تجربة أولى من نوعها قد تخطف الأنظار من الشركات الورقية والوهمية، خصوصاً وأن بعض الشركات الجديدة المقبلة على الإدراج في سوق الشركات الناشئة هي شركات تشغيلية، وكان رأس المال يمثل تحدي بالنسبة لها.

وفقاً للمصادر قد تتحول سوق الشركات الناشئة إلى ميدان تنافسي لعدد من شركات الاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

شركة استثمار من الشركات القديمة حصلت مؤخراً على رخصة مستشار إدراج ووكيل اكتتاب، وتستهدف الشركة أن يكون لها بصمة ودور في تقديم أكثر من شركة من نماذج الشركات الناشئة للسوق الجديد الذي تم اعتماده.

وتقول المصادر أن هناك عدد من الشركات تواصلت فعلياً مع الشركة لتجهيز إدراجها في سوق الشركات الناشئة.

وفقاً لمصادر الشركة، هناك تفاؤل كبير بأن يكون هناك قاعدة

صندوق الأسرار:

المرتقبة ستكون أصعب من العرض الفني الذي تم تقديمه.

10 كشفت مصادر مطلعة أن عدد من البنوك في أسواق خليجية عرضت على شركة محلية تسهيلات بمبالغ ضخمة وذلك لدعم توسعاتها وتأسيس بعض المشاريع والبنية التحتية الخاصة بها في بعض الأسواق التي تستهدفها.

11 رجل أعمال لا يزال برغم الأزمات العديدة التي وقع فيها يواصل نفس السيناريو والممارسات الملثوية. موافقته على الأذرع التابعة والمنفذين من حوله كأنه هو من يمارس، فلا أحد يستطيع أن يتخذ قرار دون مشاورته.

12 قدم مستثمر شكوى ضد شركة يملك فيها يحاول الضغط على الملاك لتحقيق أهداف محددة، في حال تم التواصل معه لديه هامش للتفاوض وبعض المطالب ... النهج مجوج ولن تحقق أياً من أهدافه.

13 مجموعة استثمارية كبرى لديها سيولة ضخمة تبحث عن فرص ذات جدوى في السوق المحلي، منهجهم استثماري تشغيلي طويل الأجل، ومهما كان القطاع فهم منفتحون على أكثر من نشاط، وبالنسبة للسوق والأسهم لديهم ملكيات عديدة وانفتاح لكن بانتقائية.

الوضع بين الطرفين مستقبلاً صعبة، لذلك من الأفضل التخرج وفض التشابك.

5 شركة استثمار استهدفت إحدى الشركات الاستثمارية عبر صناديقها في ضوء تحسن أوضاعها وقيام كبار الملاك بتنظيف الشركة وترتيبها من جديد ودفعها نحو بعض الفرص الاستراتيجية التشغيلية.

6 شركة استثمار تعتزم طلب موافقة على رئيس تنفيذي جديد، هل تكرر نفس أخطاء الماضي؟

7 شركة نجحت في جذب شريك استراتيجي بحصة 20%، وستقوم بإعادة تدوير السيولة في فرصة استثمارية جديدة تحقق لها أرباح أفضل، فأمامها فرصة استثمارية متوسطها الزمني نحو 6 أشهر، وستحقق منها عوائد جيدة.

8 مهما تأخر الإعلان لأهداف تتعلق بمناورة ما، سيأتي الإعلان حتماً لا محالة، لكن يجب طلب توارخ النقل والتسجيل وكافة الأوراق التي تكشف خط سير إجراءات الصفقة .

9 جهة استشارية قدمت رؤية مبسطة لإحدى الشركات حول ملف معقد، والمعطيات على أرض الواقع تؤكد أن الجراحات الجذرية

1 مجموعة استثمارية نشيطة ومملوكة لمستثمر استراتيجي بأغلبية، تدرس تقديم 3 شركات تابعة للمجموعة للإدراج في سوق الشركات الناشئة، بينهم شركات تعمل في قطاع الأغذية والترفيه والميديا.

2 شركة صناعية يتم تأهيلها للإدراج في السوق الرسمي ستوضع على "السكة" العام المقبل 2026. التفكير في الخطوة قائم منذ عامين، ومع كل تأخير، تنمو أعمال وأنشطة الشركة وتتحسن، وتتعاظم حقوق المساهمين فيها.

3 شركة تجزئة على طريق الإدراج، يتم تأهيلها وعمل "التجهيزات الفنية واللوجستية"، هي شركة تشغيلية بامتياز، وناجحة ولديها انتشار محلي وخليجي، ومبيعاتها في طريقها نحو 200 مليون دينار تقريباً، وسترتفع مع كل تطور وتوسع.

4 مجموعة تجارية كبرى في السوق لديهم استثمار مشترك مع مجموعة استثمارية كبرى، هناك عدم توافق ومناكفة، الأغلبية للتحالف الاستثماري والإدارة لهم، والطرف "المناكف" يبالغ في السعر كلما تم عرض سعر لشراء حصته بهدف فك التشابكات نتيجة عدم الوفاق في الرؤية والنهج والإدارة، مع العلم أن استدامة



عندما يبحث رئيس مجلس الإدارة عن منحرفين ومتلاعبين!!



تثبيته، لكن هذه المرة سوف ينكشف بسبب المؤهلات التي لا تتوافق مع المنصب الرفيع الذي يتم الإصرار على توليته إياه، كونه أرض خصبة لتنفيذ نزوات الرئيس الدنيئة، إضافة إلى تنفيذ الأعياب النصاب الذي يفتي فيما يفقه وما لا يفقه، المهم «ناطور» رسمي لاستكمال الهيكل والشكل العام.

من يقبل من أعضاء مجلس الإدارة أن يستمر مغيب ولا يمارس صلاحياته، ويقبل أن يكون في خانة البصامة مقابل مكافأة لا تغني ولا تسمن من جوع، بالرغم من أن جميع المخالفات يتم اكتشافها لاحقاً مهما طال الزمن، والعقوبات والجزاءات أصبحت علنية، فمن يرضى بذلك منهم فلا يلومن إلا نفسه!!

لهذه الأسباب، الثقة ليست سلعة تباع وتشتري، وليست كلمة عابرة، ولكنها بمثابة الذهب، فليس كل رجل أعمال أو تاجر نزيه أو ثقة بالمطلق، بعد أن صارت هذه الألقاب فوضى عارمة، وصار كل من لا صفة له يسمى نفسه رجل أعمال، حتى أصبح رجال الأعمال الحقيقيون يخلطون من هذا اللقب!!

كيف لرئيس مجلس إدارة أن يقبل أو يوافق أو يفكر ويشجع ويسمح بمثل هذه الممارسة؟ كيف لرئيس مجلس إدارة أن يرشح من لا يملك أي معايير تؤهله لمنصب رئيس تنفيذي لهذا الموقع الحساس؟ كيف له أن يحفز من لا يصلح على تزوير شهادات للوصول إلى منصب ليس كفؤاً له؟ أين المسؤولية الأدبية والأخلاقية أمام المساهمين حتى ولو كانوا أقلية؟

هل أصبحت الأولوية لأصحاب المؤهلات الملوغمة، بسبب انحرافهم الأخلاقي وقبولهم بتنفيذ أعياب الرئيس وتعليماته غير القانونية، والتي لا تتوافق مع أي معايير للحوكمة، ولا تتفق مع أدنى معيار من المهنية والأمانة والمسؤولية؟

المثير والغريب أن الرئيس يفضل هذه النوعية من المسؤولين، فلم تكن تجربة الرئيس التنفيذي حادثة عابرة، بل تكرر الأمر مرة أخرى بوضع «ناطور» للمرة الثانية، ويبدو أنه يسعى لطلب

○○○○○○○○○○

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهريّة المحليّة والدوليّة.

○○○○○○○○○○

من أعجب القصص التي تروى في عالم المال والاقتصاد أن الرئيس، والمالك في ذات الوقت، هو من يبحث عن المنحرفين والمتلاعبين، حتى أصبحت الشركة عبارة عن جزيرة للضالين المضلين المنفذين للأوامر فقط، خصوصاً التي لا تتسم بأي الأخلاق ولا تتوافق مع أي معايير حوكمة أو أبجديات مهنية في ممارسة الأعمال. كم هو مؤلم لبعض المساهمين عندما يعلمون أن الرئيس التنفيذي، الذي انتقاه رئيس مجلس الإدارة وفرضه على المساهمين، كانت إمكاناته العلمية وخبراته لا تكفي لأن يحصل على الترخيص الذي يمكنه من هذا المنصب، وبدلاً من تغييره والاستعانة بكفاء غيره، إذا به يشجعه ويحفزه على أن يستقدم شهادات خبرة مضروبة من أحد الأسواق الخارجية، بعد أن صارت الشهادات تباع وتشتري كأى سلعة.

وتوافقاً مع الطبيعة ونواميس الحياة، ما بني على باطل فهو باطل، وكل من يسمح بالتزوير والتدليس ويوافق عليه فحتماً هم جميعاً بلا أخلاق، ونسبتها «زير»، ولكن الطامة الكبرى

كيف تدعم الحكومة المواطن والقطاع الخاص دون أن ترهق المالية العامة؟

بقلم - خالد محمد المطوع



استلهاماً للنجاحات اللافئة لقانون One Big Beautiful Bill في الولايات المتحدة، الذي أعاد الحيوية للاقتصاد عبر تعزيز القوة الشرائية للمواطن، يمكن للكويت أن تطبق نموذجاً مبتكراً يحقق أثراً أكبر وبكلفة أقل.

فالقيمة ليست في حجم الإنفاق الحكومي فقط، بل في ذكاء القرارات التي تزيد رفاه المواطن وترفع كفاءة القطاع الخاص في الوقت ذاته.

قامت من الصفر، مثل سنغافورة، عندما جاء لي كوان يو مؤسس سنغافورة الحديثة وبدأ بالإنسان وراهن على العنصر البشري، وبدأ بتحقيق نهضة تعليمية وفق رؤية واضحة، ووضع هدف ونموذج عمل محدد، ودفع الجميع للتشارك فيه، حتى وصلت سنغافورة إلى ما هي عليه كأحد الاقتصاديات الكبرى القوية، كنموذج اعتمد على الفكر وليس الدعم أو الثروة الطبيعية.

خطوة الحكومة بإنشاء هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي صورة مصغرة من مشهد تعاون ناجح يجب أن يتوسع.

الاقتصاد الحديث لم يعد يعتمد على الدعم التقليدي، بل صناعة الفرص والمبادرات الذكية وتحسين بيئة الاستثمار التي تحفز الجميع على المشاركة والانخراط في منظومة إبداعية متناغمة.

إن الدولة القوية ليست تلك التي تنفق أكثر، بل التي تحسن إدارة وتوجيه الإنفاق. والحكومة الناجحة لا تُدار بمنطق الدعم، بل بمنطق التحفيز.

فحين تُدار القوة الشرائية بذكاء، يصبح المواطن أكثر رضا، والقطاع الخاص أكثر إنتاجاً، والدولة أكثر قدرة على الاستدامة واتخاذ القرار الاقتصادي بثقة واستقلالية.

في المقابل هناك مسؤوليات أيضاً على القطاع الخاص، حيث يجب أن يبادر ويعمل بمنطق الشراكة، ويقدم حلول من شأنها أن تضمن تحريك عجلة النمو والتنمية على الدوام دون الركون والاعتماد المطلق على الحكومة في أن تحل كل المشاكل أو تتصدى لها.

الإدارة الحصيفة والذكية كفيلة بإنجاح أي فكرة أو مقترح أو مشروع، ولنا عبرة في دول كاملة

ومن الأمثلة كمقترح لمبادرات قابلة للتطبيق، برنامج Cash Back للمشتريات المحلية، الذي يدعم المستهلك، ويحرك الطلب الداخلي، ويقوّي الشركات الوطنية.

فالكويت تمتلك قوة شرائية عالية، وقليل من الامتيازات الموجهة للاستهلاك المحلي كفيل بإعادة توجيه جزء مهم من الإنفاق إلى الداخل وتعظيم أثره الاقتصادي.

ومن الأمثلة الأخرى القابلة للتطبيق، تحفيز استهلاك الخدمات المحلية، كالمطاعم، والأنشطة الترفيهية، والعيادات والمستشفيات الخاصة، والسياحة الداخلية، وهي قطاعات كثيفة التوظيف وسريعة الأثر الاقتصادي، حيث يبقى الإنفاق داخل الدورة المحلية، ويعود بالنفع المباشر على المواطن والقطاع الخاص في آن واحد.



مكافحة القطاع المصرفي لغسل الأموال

بقلم - د. محمد غازي المهنا

دكتورة في الرقابة القانونية على هيئة سوق المال

m7md_almuhanna@hotmail.com



تعتمد الكويت نظامًا قانونيًا وإشرافيًا واضحًا لمكافحة غسل الأموال، حيث تشمل الجهات الرئيسية: البنك المركزي الكويتي، الذي يضع القواعد المتعلقة بكيفية مراقبة البنوك للمعاملات، وتقييم المخاطر، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، كما يراجع مدى التزام المؤسسات بهذه القواعد خلال عمليات التفتيش.

لرقابة صارمة وتلتزم بمتطلبات تنظيمية دقيقة لضمان سلامة ودائع العملاء. ونتيجة لذلك، تميل إلى التركيز على الاستثمارات منخفضة المخاطر وأنشطة الإقراض. يثق عملاؤنا بأن أموالهم في أمان لدى بنك فيرست يوتا. فبينما قد يُقدم بعض منافسينا على مخاطرة أموال المودعين، فإننا لا نفعل ذلك.

في المقابل، غالبًا ما يرتبط القطاع المالي بمستويات أعلى من المخاطر، إذ يسعى المستثمرون إلى تحقيق عوائد أعلى من خلال الاستثمار في أصول أكثر خطورة، كالأسهم والمشتقات المالية. ورغم أن البنوك قد تستثمر أيضًا في هذه الأنواع من الأصول، إلا أنها عادةً ما تفعل ذلك عبر أدوات استثمارية متخصصة منفصلة عن أنشطتها المصرفية التقليدية

كيف يؤثر غسل الأموال على القطاع المصرفي؟

يمكن أن تؤدي فضائح غسل الأموال إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل. وقد يؤدي فقدان الثقة إلى انخفاض استخدام الخدمات المصرفية، وفي الحالات القصوى، إلى اندلاع أزمات مالية.

ما هي قواعد مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي؟

يجب على الشركات الامتثال لقانون السرية المصرفية ولوائح التنفيذ (قواعد مكافحة غسل الأموال). وتهدف هذه القواعد إلى المساعدة في كشف الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها، بما في ذلك الجرائم الأصلية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل الاحتيال في الأوراق المالية والتلاعب بالسوق.

تُراجع هيئة تنظيم الصناعة المالية (FIN-RA) مدى امتثال الشركات لقواعد مكافحة

فإن خدمات إدارة الثروات والاستشارات الاستثمارية هي التي تدفعنا إلى الحديث عن التمويل.

ما هو التمويل؟

أما التمويل، فهو مصطلح أوسع يشمل جميع جوانب إدارة الأموال والاستثمارات والموارد المالية. ويتضمن التمويل أنشطة مثل الاستثمار، وإدارة المحافظ، وإدارة المخاطر، والتحليل المالي.

يستخدم الأفراد والشركات والحكومات التمويل لإدارة مواردها المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، قد يكون قسم المالية في الشركة مسؤولاً عن إدارة تدفقاتها النقدية، وتحليل فرص الاستثمار، وتحديد أفضل السبل لتمويل المشاريع الجديدة.

ينقسم مجال التمويل إلى عدة تخصصات فرعية، تشمل تمويل الشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتخطيط المالي، والتحليل المالي. وتهتم هذه المجالات بجوانب مختلفة من إدارة الأموال والاستثمارات، ولكنها جميعًا تندرج تحت مظلة التمويل.

الاختلافات بين العمل المصرفي والتمويل الفرق الأساسي بين العمل المصرفي والتمويل هو أن العمل المصرفي فرغ متخصص من التمويل. فبينما يركز العمل المصرفي على إدارة الودائع والقروض وغيرها من المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها البنوك، يشمل التمويل نطاقًا أوسع من الأنشطة المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمارات. في بنك فيرست يوتا، نركز حصرًا على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية وخدمات الأعمال المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة هنا في ولاية يوتا.

يُعدّ مستوى المخاطر فرقًا جوهريًا آخر بين العمل المصرفي والتمويل. تخضع البنوك

ماذا يعني غسل الأموال في القطاع المصرفي؟

غسل الأموال هو عملية غير قانونية تتمثل في تحويل الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية إلى مصادر مشروعة، وذلك عبر تمريرها في النظام المالي. ويمكن غسل العائدات غير المشروعة بطرق مختلفة، وقد تشمل أنشطة إجرامية منظمة واسعة النطاق عابرة للحدود

ما هو العمل المصرفي؟

يشير مصطلح «الخدمات المصرفية» إلى الخدمات والأنشطة التي تقدمها البنوك، مثل قبول الودائع، والإقراض، وإدارة حسابات العملاء. البنوك هي مؤسسات مالية مرخصة للعمل من قبل هيئات تنظيمية، كالبنوك المركزية أو هيئات الرقابة المالية. على سبيل المثال، يمكن لشركة صغيرة تبحث عن خدمات حسابات جارية أو إدارة خزانة في ولاية يوتا الاستفادة من الخدمات المصرفية التجارية.

تؤدي البنوك دورًا محوريًا في الاقتصاد من خلال الوساطة المالية بين المدخرين والمقرضين. فهي تستخدم الودائع التي تتلقاها من المدخرين لتقديم قروض للمقرضين، الذين بدورهم يستخدمون هذه الأموال لأغراض متنوعة، كشراء منزل أو بدء مشروع تجاري. وبدون وسيط مثلنا بين إدارة الأعمال الصغيرة (SBA) وقروضها المخصصة للشركات الصغيرة في ولاية يوتا، سيصعب على الشركات الناشئة الحصول على التمويل اللازم.

تقدم البنوك أيضًا مجموعة من الخدمات الأخرى، مثل بطاقات الائتمان، والرهن العقاري، والقروض الشخصية. وقد توفر أيضًا خدمات إدارة الثروات، مثل الاستشارات الاستثمارية والتخطيط للتقاعد. ومع ذلك،



gence):

التحقق من هوية العميل والمستفيد الفعلي من الحساب.

تطبيق عناية واجبة مشددة (Enhanced Due Diligence) للمخاطر العالية.

تحديث بيانات العملاء بشكل دوري.

مراقبة المعاملات والعمليات:

مراقبة المعاملات للكشف عن أي سلوك غير طبيعي أو مشبوه.

تصنيف العملاء والمؤسسات حسب درجة المخاطر (عالية، متوسطة، منخفضة).

الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة:

الإبلاغ الفوري للجهات المختصة (وحدات التحريات المالية) عند الاشتباه بغسل أموال أو تمويل إرهاب.

السياسات والإجراءات الداخلية:

وضع سياسات وإجراءات مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ضمان إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا عليها.

التدريب والتوعية:

تدريب الموظفين بشكل دوري على سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال.

توعية العملاء بمخاطر الجرائم المالية.

الامتثال الرقابي:

الالتزام بتعليمات البنك المركزي وإصدار التقارير المطلوبة.

التعاون مع الجهات الرقابية وتطبيق الجزاءات عند المخالفة.

أهمية هذه الإجراءات:

حماية سمعة البنك: تجنب العقوبات والخسائر المالية والسمعة.

منع الجرائم المالية: قطع تمويل الأنشطة الإجرامية مثل المخدرات والفساد.

الحفاظ على استقرار النظام المالي: منع دخول الأموال غير المشروعة في النظام المصرفي.

الكيانات القانونية.

ما هي قواعد مكافحة غسل الأموال؟

أولاً: تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لتخفيف المخاطر.

ثالثاً: تدابير العناية الواجبة.

رابعاً: تدابير العناية المعززة.

خامساً: تدابير العناية الواجبة المبسطة.

سادساً: حفظ السجلات.

سابعاً: مراقبة ومتابعة العمليات والأنشطة.

ثامناً: الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها

ما الهدف من غسيل الأموال؟

غسل أو تبييض الأموال جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة، لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها، إذا كانت متحصلة من جرائم مثل زراعة وتصنيع النباتات المخدرة أو الجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار بها.

تعتمد مكافحة القطاع المصرفي لغسل الأموال على مجموعة إجراءات رقابية وتدابير امتثال صارمة، تشمل تطبيق سياسات «اعرف عميلك» (KYC) للتحقق من الهوية، ومراقبة المعاملات وتصنيفها حسب المخاطر، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة لوحدة التحريات المالية، وتدريب الموظفين باستمرار، ووضع ضوابط داخلية صارمة لمنع استخدام الأنظمة المصرفية في تمويل الأنشطة غير القانونية، كالفساد وتهريب المخدرات. ويتم ذلك بتوجيه من البنوك المركزية لضمان الامتثال للمعايير الدولية.

الإجراءات الرئيسية لمكافحة غسل

الأموال في البنوك:

العناية الواجبة للعملاء (-Due Dili

غسل الأموال بموجب القاعدة 3310، التي تحدد الحد الأدنى من المعايير لبرنامج الامتثال المكتوب لمكافحة غسل الأموال. وتشمل المبادئ الأساسية لبرنامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال بموجب القاعدة 3310 ما يلي:

يجب أن تتم الموافقة على البرنامج كتابياً من قبل مدير رفيع المستوى.

يجب تصميمه بشكل معقول لضمان اكتشاف الشركة للأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

يجب أن يكون مصمماً بشكل معقول لتحقيق الامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، وجود برنامج لتحديد هوية العملاء قائم على المخاطر (CIP) يمكّن الشركة من تكوين اعتقاد معقول بأنها تعرف الهوية الحقيقية لعملائها.

يجب اختباره بشكل مستقل لضمان التنفيذ السليم للبرنامج.

يتعين على كل شركة عضو في FINRA تقديم معلومات الاتصال الخاصة بمسؤول الامتثال لمكافحة غسل الأموال من خلال نظام الاتصال الخاص بـ (FCS) (FINRA). يجب توفير التدريب المستمر للموظفين المعنيين.

يجب أن يتضمن البرنامج إجراءات مناسبة قائمة على المخاطر لإجراء العناية الواجبة المستمرة بالعملاء، بما في ذلك:

(1) فهم طبيعة وغرض علاقات العملاء لغرض تطوير ملف تعريف مخاطر العملاء؛ و

(2) إجراء مراقبة مستمرة لتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، وعلى أساس المخاطر، للحفاظ على معلومات العملاء وتحديثها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمالكين المستفيدين من عملاء

دلالات حكم حزمة تعويضات إيلون ماسك على حوكمة الأجور

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى

Elshebshiry@outlook.com



أعاد الحكم الصادر عن المحكمة العليا في ولاية ديلاوير الجمعة الماضية 19 ديسمبر 2025 بإعادة تفعيل حزمة تعويضات إيلون ماسك لعام 2018، المقدرة بنحو 56 مليار دولار، فتح نقاش واسع حول حدود حوكمة الشركات، ولا سيما ما يتعلق بدور القضاء في تقييم أجور القيادات التنفيذية، وحدود سلطة مجالس الإدارات، ومكانة إرادة المساهمين في منظومة الحوكمة الحديثة.

متقابلين:

• منطق الرقابة القضائية الذي يرى ضرورة تدخل المحاكم عندما تبدو حزم التعويضات مفرطة أو ناتجة عن تضارب مصالح.

• ومنطق سيادة المساهمين الذي يفترض أن موافقة حملة الأسهم، متى تمت بإفصاح كافٍ، تمثل جوهر الحوكمة الرشيدة.

وقد رَجَّح حكم الاستئناف الكفة لصالح المنطق الثاني، مؤكداً أن الموافقة الواعية للمساهمين على حزمة مرتبطة بأهداف أداء محددة يجب أن تُحترم، حتى وإن بدت قيمتها غير مسبقة من حيث الحجم.

ثانياً: إعادة تعريف دور مجلس الإدارة

يفرض الحكم واقعاً جديداً على مجالس الإدارات، إذ لم يعد مقبولاً الاكتفاء بالموافقة الشكلية على أجور الرؤساء التنفيذيين. بل أصبح مطلوباً:

1 تعزيز الاستقلال الفعلي لأعضاء المجلس، لا سيما لجان التعويضات.

2 توثيق مسار التفاوض مع الإدارة التنفيذية بما يثبت غياب الإملاء أو الهيمنة.

3 توسيع نطاق الإفصاح أمام المساهمين، خصوصاً في ما يتعلق بالمخاطر والافتراضات الكامنة خلف الحوافز طويلة الأجل.

وبذلك، يتحول مجلس الإدارة من جهة تصديق إلى فاعل رقابي مسؤول.

ثالثاً: تحوّل في تصميم حزم التعويضات

من المرجح أن ينعكس الحكم مباشرة على هندسة أجور الرؤساء التنفيذيين عبر:

• تعميق الاعتماد على الحوافز المرتبطة بالأداء طويل الأجل.

• تقليص الأجور الثابتة لصالح أدوات ملكية مشروطة بتحقيق أهداف قابلة للقياس.

• تنويع مؤشرات الأداء لتقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالتركيز على مؤشر واحد.

تم استئناف هذا الحكم أمام المحكمة العليا لولاية ديلاوير، التي أصدرت حكمها النهائي في ديسمبر 2025 بإلغاء قرار المحكمة الأدنى وإعادة تفعيل الحزمة، معيدة بذلك الكلمة الفصل للمساهمين.

ولا تكمن أهمية هذا الحكم في قيمته المالية الاستثنائية فحسب، بل في كونه يشكل سابقة مؤسسية قد تؤثر مباشرة على كيفية تصميم واعتماد حزم تعويضات الرؤساء التنفيذيين في الشركات الكبرى مستقبلاً.

أولاً: من يملك الكلمة الأخيرة في حوكمة الأجور؟

كشفت القضية عن جدل رئيسي بين منطقتين

قصة القضية ومسارها القضائي

بدأت القصة في عام 2018 عندما وافق مساهمو شركة تسلا (Tesla, Inc.) على خطة تعويضات ضخمة للرئيس التنفيذي إيلون ماسك. لاحقاً، رفعت دعوى قضائية في محكمة ديلاوير -Chan-cery Court. تقع ولاية ديلاوير في الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ورغم أنها ثاني أصغر ولاية أمريكية، إلا أنها تُعتبر المركز القانوني لأغلبية الشركات الكبرى في أمريكا بسبب قوانينها التجارية المرنة ونظامها القضائي المتخصص. في يناير 2024، أصدرت هذه المحكمة حكماً بإلغاء الحزمة، معتبرة أن عملية الإفصاح للمساهمين كانت معيبة.





°ومثال ذلك شركة GreenEnergy“ (شركة طاقة) استجابت لضغوط المساهمين بتعديل خطة المكافآت السنوية للرئيس التنفيذي لتشمل أهدافاً كمية مثل تخفيض انبعاثات الكربون بنسبة محددة، وتحقيق أهداف التنوع والشمول في المناصب القيادية، والارتقاء بتصنيف الشركة لدى وكالات تقييم ESG.

° الأثر على الحوكمة: يوضح هذا الإجراء للمساهمين أن الشركة تأخذ التزاماتها غير المالية على محمل الجد، ويحول أهداف الاستدامة من مجرد شعارات إلى أهداف إدارية ملزمة.

إن دمج هذه المؤشرات يمثل تطبيقاً عملياً لـ ”الحوكمة الرشيدة“، حيث لا يصوت المساهمون فقط على ”مبلغ“ المكافأة، بل على ”استراتيجية“ الشركة التي تعكسها تلك المكافأة، مما يحقق ”الإرادة الواعية والمعلومة“ بشكل أعمق.

خاتمة

لا يمثل حكم إعادة تفعيل حزمة تعويضات إيلون ماسك نهاية نزاع قانوني فحسب، بل يؤسس لمرحلة جديدة في حوكمة الشركات، قوامها إعادة الاعتبار لإرادة المساهمين وتحجيم الدور التقييمي للقضاء في قضايا الأجور التنفيذية.

وفي هذا الإطار، لن يكون السؤال الحاسم مستقبلاً: هل التعويض كبير أم صغير؟ بل: هل تمت الموافقة عليه وفق قواعد حوكمة رشيدة وإرادة واعية ومعلومة من المساهمين؟ وعليه، فإن مستقبل حزم تعويضات الرؤساء التنفيذيين سيتحدد بمدى نجاح الشركات في تحويل الشفافية من نص قانوني إلى ممارسة مؤسسية حقيقية، وبمدى قدرة المساهمين على ممارسة دورهم الرقابي في التوقيت الصحيح، لا بعد فوات الأوان.

سابعاً: أثر الحكم على المساهمين النشطين

من المتوقع أن يدفع هذا الحكم المساهمين النشطين إلى إعادة توجيه استراتيجياتهم، من الاعتماد على التقاضي اللاحق إلى:

- التأثير المباشر في تصميم الحزم قبل التصويت.
- تعزيز الرقابة على لجان التعويضات.
- واستخدام أدوات الحوكمة الداخلية بدلاً من الرهان على إبطال قضائي لاحق.

ثامناً: من النظرية إلى التطبيق الرقمي: مكافآت الأداء في العصر الجديد

لا يقتصر أثر الحكم على الجوانب القانونية والإجرائية، بل يمتد ليتقاطع مع تحولات أعمق في استراتيجيات الشركات، أبرزها التحول الرقمي والتركيز على الاستدامة. وهنا، تبرز أهمية تصميم حزم تعويضات تعكس هذه الأولويات الجديدة، ويمكن استلهم ذلك من الحالات العملية التالية:

1 - ربط المكافآت بالتحول الرقمي (Digital Transformation KPIs):

ومثال ذلك شركة TechForward“ (شركة تكنولوجيا مدرجة) قررت ربط 30% من الحوافز طويلة الأجل لرئيسها التنفيذي بمؤشرات أداء رقمية محددة. بدلاً من التركيز فقط على سعر السهم، تضمنت الحوافز مقاييس مثل معدل تبني المنصات السحابية، ومؤشر رضا العملاء الرقمي (Digital NPS)، والعائد على الاستثمار في مشاريع الذكاء الاصطناعي.

°الأثر على الحوكمة: هذا النهج يجبر مجلس الإدارة على فهم ومراقبة الاستراتيجية الرقمية للشركة عن كثب، ويقدم للمساهمين مقاييس واضحة لتقييم مدى نجاح القيادة في تحقيق الابتكار.

2 - دمج أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG Metrics):

غير أن هذا التحول قد يؤدي أيضاً إلى تعقيد مفرط في هياكل الأجور، ما يطرح تحدياً جديداً أمام شفافية الحوكمة.

رابعاً: انعكاسات أوسع على بيئة الأعمال

سلط الحكم الضوء على تنامي مخاوف الشركات من عدم اليقين القانوني، وهو ما يفسر اتجاه بعض الشركات إلى إعادة تسجيل مقرها القانونية خارج ولاية ديلاوير. وإذا ما توسع هذا الاتجاه، فقد يعاد رسم المشهد القانوني لحوكمة الشركات في الولايات المتحدة.

كما يعكس الحكم توجهاً قضائياً يرى أن المحاكم ليست أداة لإعادة توزيع الدخل أو فرض معايير أخلاقية على الأسواق، بل جهة لضمان سلامة الإجراءات واحترام قواعد الحوكمة.

خامساً: بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

يثير الحكم سؤالاً جوهرياً حول ما إذا كانت حزم التعويضات الضخمة تعكس كفاءة اقتصادية حقيقية أم اختلالاً هيكلياً في ميزان القوة داخل الشركات. إلا أن المحكمة حسمت المسألة من زاوية مؤسسية لا أخلاقية، مؤكدة أن حجم التعويض في حد ذاته لا يشكل سبباً للإبطال طالما توافرت الشفافية والموافقة الحرة للمساهمين.

سادساً: دلالة توقيت الحكم

يكتسب صدور الحكم في 19 ديسمبر 2025 دلالة خاصة، إذ جاء في مرحلة تتصاعد فيها الانتقادات الشعبية والسياسية لظاهرة تضخم أجور التنفيذيين، وتتعاظم الدعوات لربط الحوافز بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. ومن ثم، يمكن قراءة الحكم كرسالة للأسواق مفادها أن الاستقرار المؤسسي واحترام قرارات المساهمين يتقدمان على التدخل القضائي التقييمي.

سوق العقار الكويتي 2026: مرحلة جديدة من التنظيم والنمو

بقلم/ الخيرة العقارية - سبيكة محمد البحر

مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية، عضو اتحاد الوسطاء العقاريين
وعضو جمعية المقيمين العقاريين الكويتية



مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية، عضو اتحاد الوسطاء العقاريين وعضو جمعية المقيمين العقاريين الكويتية

سوف يشهد سوق العقار الكويتي مرحلة جديدة من النمو والتنظيم خلال عام 2026، مدفوعًا بإصلاحات وتشريعات واضحة، وتوسع عمراني يشمل القطاعات السكنية والتجارية. ويأتي هذا التحول بعد سنوات شهد فيها السوق تقلبات سعرية ومحدودية المعروض، لتبدأ الكويت مرحلة أكثر استقرارًا مبنية على مشاريع فعلية واستثمار طويل الأمد.



ويزيد من فرص الاستثمار طويل الأجل.

مستقبل القطاع الصناعي (BOT)

حتى الآن، لا يزال مصير القطاع الصناعي BOT غير واضح. وفيما يخص المناطق الصناعية الجديدة مثل الشدادية والنعائم، ننتظر هيئة الصناعة لتوضيح مصير هذه المناطق والاشتراطات المستقبلية. وفي الختام يعكس سوق العقار الكويتي في 2026 مرحلة انتقالية نحو النمو المستدام والتنظيم الواضح، مدعومًا بالإصلاحات التشريعية وزيادة المعروض في القطاعات السكنية والتجارية. وبينما يزداد الطلب على الوحدات السكنية والمكاتب التجارية، تظل بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي غير واضحة المصير حتى تفعيل القوانين والآليات التنظيمية. وبفضل هذه الإصلاحات والبيئة الاستثمارية المستقرة، من المتوقع أن تصبح الكويت وجهة جذابة للمستثمرين على المدى الطويل، مع تحقيق التوازن بين العرض والطلب واستدامة السوق.

دينار كويتي، وهو أعلى مستوى منذ 11 سنة.

* في يونيو 2025 تم تداول 414 عقارًا بقيمة إجمالية 367.3 مليون دينار، مما يعكس استمرار السيولة والطلب في السوق.

القطاع التجاري والاستثماري: توسع مدفوع بالطلب من المتوقع أن يشهد القطاع التجاري في 2026 زيادة في حجم التداولات نتيجة توسع النشاط الاقتصادي ودخول شركات أجنبية جديدة إلى السوق الكويتي. كما يُتوقع أن تتراوح أسعار الإيجارات بين 8 و14.5 دينار للمتر المربع للمكاتب التجارية، مع زيادة متوقعة بنسبة 5%–8% مقارنة بعام 2025، خصوصًا في المناطق الحيوية والمجمعات الحديثة.

بالإضافة إلى ذلك، سيستمر القطاع الاستثماري في النمو، مع زيادة عدد الصفقات والقيمة الإجمالية للتداولات مقارنة بعام 2025، مدعومًا بالطلب المتزايد على العقارات الاستثمارية، واستقرار أسعار الإيجارات، ودخول شركات ومؤسسات أجنبية، مما يعزز السيولة

ويمثل دخول قانون منع المضاربة على الأراضي الخالية حيز التنفيذ في يناير 2026 نقطة محورية في مسار السوق العقاري. يهدف القانون إلى تقليص المضاربات والحد من ارتفاع الأسعار غير المبرر، إضافة إلى تشجيع الاستفادة المباشرة من الأراضي المتاحة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيقه إلى زيادة المعروض الفعلي ورفع مستوى الشفافية وتنظيم عمليات البيع والشراء بما يدعم بيئة استثمارية أكثر استقرارًا ونموًا.

القطاع السكني: زيادة في الطلب

تشير البيانات الفعلية إلى استمرار ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية الصغيرة والمتوسطة:

* في 2024 بلغت قيمة معاملات السوق العقاري نحو 3.73 مليار دينار كويتي، بزيادة 34% مقارنة بعام 2023.

* في 2025 شهد السوق نشاطًا قويًا، حيث وصلت مبيعات السوق العقاري في الربع الثالث إلى 1.2 مليار



استبيان «الاقتصادية»

ديسمبر 2025

حتى ثلاث بورصات. التساؤل في استبيان الشهر مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص بقاعدة أشمل، وبتنافسية بناءة تتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

مزيد من الشركات العالمية والإقليمية والخليجية. الآفاق واسعة ومفتوحة، قد تكون بورصة عقارية أو إسلامية، من باب تحقيق التنوع والتميز وترسيخ أركان مشروع الكويت مركز مالي عالمي، خصوصاً وأن الطفرات المتوقعة تستوعب

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان ديسمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات وهو ملف تأسيس بورصة جديدة. تأسيس بورصة إضافية بفكر ونهج جديد، مشروع يوسع من المنافسة ويساهم في جذب

السؤال

هل تؤيد قيام الحكومة بمبادرة تأسيس بورصة جديدة تعزز التنوع والجاذبية والتنافسية وترسخ حلم وطموح الكويت مركز مالي؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

الشال: هناك ضرورة لاستحداث نظام رقابي آلي يكشف الانحراف في مهده إن حدث فالإجراءات الاستباقية أكثر فعالية وأقل تكلفة

لازالت هناك حاجة لمعرفة مبرر جموح
تداولات الشركة الصغيرة

مستويات السيولة الحالية في البورصة
عاقلة بعد زوال بعض المضاربات الضارة

لابد من التحذير من انحراف السيولة حتى لا
يؤخذ كل السوق بجريرة بضعة مضاربين



تشديد الرقابة المقرونة بقسوة العقوبة وضخامة الغرامة

لحالات التلاعب كان سبب لأداء الأسابيع الستة الفائتة

السيولة ومعدلات الدوران

أوضح تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن سوق الأوراق المالية - بورصة الكويت - لا زال محافظاً على مستويات تداول أو سيولة عاقلة بعد نزوع بعض تداولاته إلى المضاربة الضارة التي استمرت منذ بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر الفائت. وكان معدل قيمة التداول اليومي للسوق قد بلغ 111.4 مليون دينار كويتي للشهور العشرة الأولى من العام الجاري، ثم ارتفع إلى 129.7 مليون دينار كويتي للأسبوع الأول من شهر نوفمبر الفائت. ولا بأس بارتفاع السيولة العاقلة، ولكن، كانت سيولة حصدت منها 10 شركات قيمتها السوقية لا تتعدى 0.7% من قيمة شركات السوق نحو 16.8% من إجماليها لما مضى من السنة الجارية وحتى نهاية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، وكان لابد من التحذير من انحرافها حتى لا يؤخذ كل السوق بجريرة بضعة مضاربين.

ما حدث في الأسابيع الستة اللاحقة لنهاية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر هو تحول طيب، فقد هبط معدل السيولة العام لتلك الأسابيع إلى نحو 92.5 مليون دينار كويتي، أو أدنى بنحو 17.0%- مقارنة بمستواها للشهور العشرة الأولى من العام الجاري، وأدنى بنحو 28.7%- من مستوى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، وأدنى بنحو 17.4%- من معدل سيولة السوق لما مضى من العام الجاري حتى نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر.

ودرجة نزح التداول تتضح بشكل أكبر عندما تقارن بتأثر معدل تداولات الشركات العشر الأعلى معدل دوران، أو الأعلى سيولة، فقد انخفض معدل سيولتها بنحو 67.6%- مقارنة بمعدل الشهور العشرة الأولى من العام الجاري، وانخفض بنحو 61.0%- مقارنة بمعدل الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، وانخفض بنحو 67.5%- مقارنة بمعدل ما مضى من العام الجاري حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر. وخلال الأسابيع الستة الفائتة، انخفضت معدلات دوران 9 شركات من قائمة الشركات العشر، بينما زادت شركة واحدة من معدل دوران أسهمها ليبلغ 37.3 مرة محسوباً على أساس سنوي، بينما لم تتجاوز مساهمتها في قيمة شركات السوق في نهاية الأسبوع الفائت 0.03%.

تشديد الرقابة من قبل الجهات المسؤولة مقروناً بقسوة العقوبة وضخامة الغرامة لحالات التلاعب ربما كانت سبب رئيسي لحصاد الأسابيع الستة الفائتة، وتبقى هناك ضرورة لاستحداث نظام رقابي آلي يكشف الانحراف في مهده إن حدث، فالإجراءات الاستباقية أكثر فعالية وأقل تكلفة، ولزالت هناك حاجة لمعرفة مبرر جموح تداولات الشركة الصغيرة المذكورة.

تقرير الهيئة العامة للصناعة

في تقرير ينسب إلى الهيئة العامة للصناعة ناقشت محتواه أكثر من وسيلة إعلام وإن لم ينشر رسمياً بعد ولم يتم نفي صحته، يشرح واقع القطاع الصناعي للفترة حتى عام 2024، يحسب له أنه كان انتقادياً في جانب منه، ويحسب عليه أنه لم يقدم نصحاً لتلافئها، وليس ضمنه برنامج عمل ملزم لدعم الصالح من المشروعات والمواجهة المبرمجة للطالغ ضمنها. والغلبة في الكويت في معظم الحالات لانحراف الهيئات والمؤسسات واللجان عن تحقيق ما يتسق وأهداف تنمية عامة لا خلاف عليها، مثل مساهمتها في تنويع مصادر الدخل، وتعزيز مصادر ردف المالية العامة، وتعديل إنحراف ميزان العمالة الوطنية، كما ونوعاً، ذلك صحيح وينطبق على ما يفترض أنها مصدر السياسات العامة، أو رؤية الكويت 2035، وكل مستهدفاتها في وضع أدنى من مستويات زمن اطلاقها في عام 2017.

وفقاً للتقرير، يوظف القطاع الصناعي نحو 109 ألف عامل، بينما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 لم تتعد 8%، ومعظم المساهمة هي للصناعات النفطية التحويلية لشركات الدولة العامة، أي غالبية ما تبقى كثيف العمالة ولا يساهم في تنويع مصادر الدخل أو إصلاح الخلل في هيكل إنتاجه وإنما يعمقه. ولأنه قطاع يميل إلى منهج كثافة العمالة على حساب كثافة رأس المال، ومع غياب السياسة الضريبية، هو ليس فقط لا يدعم استدامة



وللتذكير فقط، ذكرنا بأن الخطوط الجوية الكويتية تشغل 33 طائرة، مقابل 267 طائرة لطيران الإمارات و261 طائرة للخطوط الجوية القطرية. ومطار الكويت استقبل 15.4 مليون زائراً في عام 2024 مقابل مطار دبي الذي استقبل 92.3 مليون زائر، مطار الدوحة بنحو 52.7 مليون زائر، مطار الرياض بنحو 37.6 مليون زائر ومطار أبوظبي بنحو 29.4 مليون زائر، والبلد ليس مضياف، فلا زالت الغلبة لأسلوب خاطئ في التعامل مع القادمين ومناولة أمتعتهم. وفي قطاع الضيافة، في الإمارات 214 ألف غرفة فندقية وعدد كبير من الشقق الفندقية، وفي قطر نحو 40 ألف غرفة فندقية بكافة مستوياتها، وفي عُمان نحو 33 ألف غرفة فندقية، وفي البحرين 24 ألف غرفة فندقية وكل الخيارات السكنية الأخرى، بينما توجد في الكويت نحو 10 آلاف غرفة فندقية وحوالي ألفي غرفة شقق فندقية.

ذلك يعني أن الهدف من توصيف خطايا الماضي وما آلت إليه الأوضاع من سوء، هو التحذير من احتمال تكرارها في المستقبل مالم نفهم أن تكلفة الأخطاء لم تعد محتملة، وأن عمل المؤسسات العامة هو عمل جماعي تراكمي طريقه واحد، كله يسعى إلى تحقيق مستهدفات الإصلاح العامة. والهيئة العامة للصناعة بحاجة إلى تغيير جذري يتبنى الربط بين أي مشروع صناعي ومستهدفات الاقتصاد الكلي، وليكن محتوى التقرير الحالي الصادر عنها تحذيراً ومدخلاً للتغيير، و«Visit Kuwait» مجرد عنوان يفترض أن يتبعه خارطة طريق مبرمجة لاستكمال البنى التحتية للسياحة للإفادة القصوى من الاستثمار في الترويج لها.

خصائص التداول في بورصة الكويت - نوفمبر 2025

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول

المالية العامة، وإنما يساهم بقوة في الضغط على الخدمات العامة، سلعاً وبنى تحتية مدعومة، ما يؤدي إلى تقويض استدامتها. ووفقاً لأرقام تقرير الهيئة، تبلغ مساهمة العمالة الوطنية في عمالة القطاع نحو 11%، بينما مساهمة العمالة الوطنية في مجمل عمالة الاقتصاد نحو 20% (وفق بيانات الإدارة المركزية للإحصاء والتي لا تشمل العسكريين)، أي أن القطاع يساهم في تعميق انحراف ميزان العمالة. ورغم أن مساهمته مماثلة وسلبية من حيث أثرها على انحراف التركيبة السكانية، إلا أنه إنحراف تحصيل حاصل للانحرافات الثلاثة التي سبقته. ذلك لا يعني انتفاء الحاجة إلى القطاع، فضمنه هناك أنشطة وصناعات تحقق المستهدفات العامة، والاستثمار الكثيف في مزيد منها ضرورة وليس خيار، مادامت المعايير واضحة في ترجيح جدواها.

ولسنا في وارد انتقاد إدارة الهيئة العامة للصناعة، فغياب ربط مستهدفاتها بمستهدفات الدولة موروث لا ذنب لأي إدارة فيه، وذلك ينسحب على شركة المشروعات الصغيرة التي تم انتقاد مستهدفاتها قبل بدء عملها، وينسحب على هيئة الشراكة وعلى جهاز الاستثمار الأجنبي المباشر، وينسحب على معظم قرابة الخمسين كيان الرديف لمؤسسات الإدارة العامة وآخر مثال لها إلغاء الهيئة العامة للطرق الأسبوع الفائت. وأيضاً لسنا بصدد محاكمة الماضي، ولكن سبق لنا أيضاً أن ذكرنا بأن ضمن المطروح مشروع حديث هدفه تسويق الكويت سياحياً وتجارياً بتسهيل الحصول على الفيزا، وهو بداية صحيحة وسهلة، ولكنه لن يحقق أغراضه مالم يتزامن معه توظيف المطار الجديد والناقل الجوي الوطني وقطاع الضيافة ومنظومة القيم في التعامل مع القادمين، ضمن رؤية مؤسسية شاملة، لتتوافق مع متطلبات ومستهدفات الاقتصاد الكلي.



قطاع المؤسسات والشركات أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة 62.3%

الخطوط الكويتية تشغل 33 طائرة مقابل 267 طائرة لطيران الإمارات و261 طائرة للخطوط الجوية القطرية



الأسهم المُشترَاة نحو 13.0% (14.7% للفترة ذاتها 2024) واشتروا ما قيمته 3.236 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعَة نحو 2.677 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 10.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعَة (13.2% للفترة ذاتها 2024)، ليصبح صافي تداولاتهم الوحيد شراء بين الفئات وينحو 559.735 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعَة نحو 1.9% (2.2% للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 475.241 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشترَاة نحو 1.5% (1.5% للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 377.620 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وينحو 97.621 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 86.4% للكويتيين، 11.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 84.2% للكويتيين، 13.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 103.2% ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية نوفمبر 2025، مقارنة بارتفاع بنسبة 19.6% ما بين نهاية ديسمبر 2023 ونهاية نوفمبر 2024. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية نوفمبر 2025 نحو 45,802 حساباً أي ما نسبته 9.9% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 43,631 حساباً في نهاية أكتوبر 2025 أي ما نسبته 9.4% من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 5.0%.



القطاع أسهماً بقيمة 120.226 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 117.053 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وينحو 3.174 مليون دينار كويتي. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 21.736 مليار دينار كويتي مستحوزين بذلك على 87.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعَة (84.6% للفترة ذاتها 2024)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 21.273 مليار دينار كويتي مستحوزين بذلك على 85.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (83.8% للفترة ذاتها 2024)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وينحو 462.114 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة

للسوق الرسمي للفترة 01/01/2025 إلى 30/11/2025، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 62.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (57.9% للفترة ذاتها 2024) و60.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعَة (57.0% للفترة ذاتها 2024). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 15.512 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 15.121 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد بين الفئات شراءً وينحو 391.523 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 37.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعَة (39.2% للفترة ذاتها 2024) و35.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (38.3% للفترة ذاتها 2024). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 9.228 مليار دينار كويتي، بينما اشترى أسهماً بقيمة 8.879 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وينحو 348.347 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعَة (3.2% للفترة ذاتها 2024) و1.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (3.2% للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 418.756 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 378.754 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وينحو 40.002 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعَة (0.6% للفترة ذاتها 2024) و0.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشترَاة (0.6% للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا

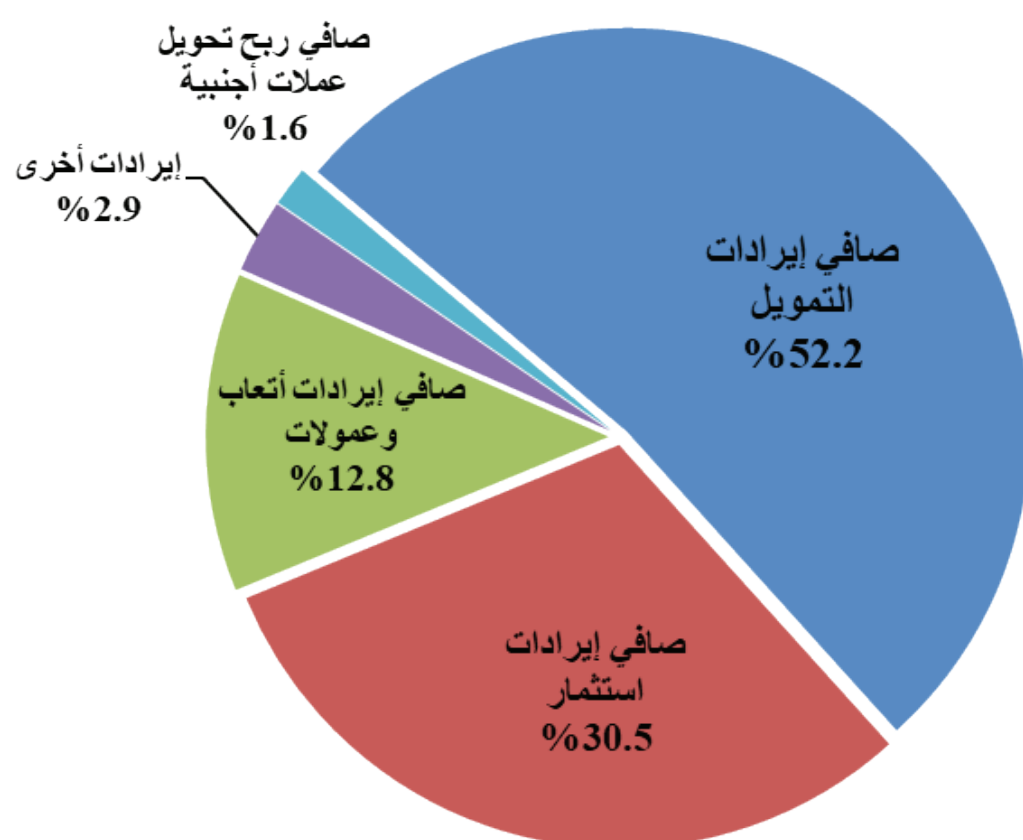


نتائج بنك وربة – 30 سبتمبر 2025

أعلن بنك وربة نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2025، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي ربح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 38.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 14.9 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024، أي بارتفاع قيمته 23.6 مليون دينار كويتي ونسبته 158.6%. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 30.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 56.5%، وصولاً إلى نحو 83.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 53.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 3.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 8.2%، ليصل إلى نحو 43.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 40.2 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات استثمار بقيمة 21.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 500.9%، ليصل إلى 25.4 مليون دينار كويتي مقابل بنحو 4.2 مليون دينار كويتي. ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 2.5 مليون دينار كويتي أو نحو 7.9%، وصولاً إلى نحو 33.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 31.1 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 40.3% بعد أن كانت نحو 58.5%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 29.3%، لتبلغ نحو 8.4

إجمالي الإيرادات التشغيلية في نهاية سبتمبر 2025



وتشير البيانات المالية إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 776.5 مليون دينار كويتي ونسبته 14.7%، ليصل إلى نحو 6.070 مليار دينار كويتي مقابل 5.294 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024، في حين

مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.5 مليون دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024. وحصيلة ما تقدم، يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 46.2% بعد أن كان نحو 28.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2024.



	التغير		30/09/2024	30/09/2025	البيان
	%	القيمة	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
	%22.9	1,129,383	4,940,886	6,070,269	مجموع الموجودات
	%12.6	568,503	4,529,744	5,098,247	مجموع المطلوبات
	%144.4	484,093	335,334	819,427	إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
	%56.5	30,063	53,249	83,312	مجموع الإيرادات التشغيلية
	%7.9	2,467	31,126	33,593	مجموع المصروفات التشغيلية
	%29.3	1,908	6,516	8,424	المخصصات
	%289.3	2,074	717	2,791	الضرائب
	%158.6	23,614	14,890	38,504	صافي الربح الخاص بمساهمي البنك
المؤشرات					
			%0.4	%0.9	**العائد على معدل الموجودات
			%6.1	%8.9	** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
			%8.1	%15.4	**العائد على رأس المال
	%85.4	4.68	5.48	10.16	ربحية السهم الواحد (فلس)
	%50.3	95	189	284	إقفال سعر السهم (فلس)
			25.9	21.0	*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)
			1.6	1.6	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)

* المؤشرات المالية المنتهية في سبتمبر 2025 على أساس سنوي.**تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية سبتمبر 2025.

ربحية السهم (P/E) نحو 21.0 ضعف مقارنة مع 25.9 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 85.4% مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم بنسبة 50.3% مقارنة بمستواه في نهاية سبتمبر 2024. وثبت مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) عند نحو 1.6 مرة للفترتين.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الخمسون	الأسبوع التاسع والأربعون	التغير
	18/12/2025	11/12/2025	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	736.7	752.1	-2.0%
مؤشر السوق العام	8,921.0	9,058.2	-1.5%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	481,326,623	525,968,198	
المعدل اليومي (د.ك)	96,265,325	105,193,640	-8.5%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,674,533,179	2,191,316,959	
المعدل اليومي (أسهم)	334,906,636	438,263,392	-23.6%
عدد الصفقات	107,389	122,494	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	21,478	22,057	-12.3%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
بيت التمويل الكويتي	59,640,639	12.8%
بنك الكويت الوطني	39,035,705	8.4%
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	26,835,410	5.8%
بنك وربة	21,695,119	4.7%
البنك الأهلي الكويتي	17,684,222	3.8%
الإجمالي	164,891,094	35.4%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
قطاع البنوك	183,553,277	39.4%
قطاع الخدمات المالية	113,726,214	24.4%
قطاع العقار	83,087,080	17.8%
قطاع الصناعة	44,844,448	9.6%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	14,491,391	3.1%

الأسبوع التاسع والأربعون	الأسبوع الخمسون	
11/12/2025	18/12/2025	
20	10	عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)
5	17	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
4	2	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 1.129 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 22.9%، مقارنة مع 4.941 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 353.2 مليون دينار كويتي أي نحو 9.7%، وصولاً إلى نحو 3.996 مليار دينار كويتي (65.8% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.643 مليار دينار كويتي (68.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 11.2% أو نحو 401.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.594 مليار دينار كويتي (72.7% من إجمالي الموجودات) للفترة نفسها من عام 2024. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 84.1% مقارنة بنحو 86.6%. بينما انخفض، بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 182.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 40.0%-، وصولاً إلى نحو 274 مليون دينار كويتي (4.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 456.6 مليون دينار كويتي (8.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وانخفض بنحو 4.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.5%- مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024 عندما بلغ نحو 278.3 مليون دينار كويتي (5.6% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 216.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.4%، لتصل إلى نحو 5.098 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 4.882 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2024. وحققت ارتفاعاً بنحو 568.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 12.6%، مقارنة بنحو 4.530 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2024. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.0% بعد أن كانت نحو 91.7%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن كل مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً لافتاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 8.9% مقارنة بنحو 6.1%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 15.4% مقارنة بنحو 8.1%. كما ارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.9% مقارنة بنحو 0.4%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 10.16 فلس مقارنة بنحو 5.48 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 736.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 15.4 نقطة ونسبته 2.0%- عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 100.5 نقطة أي ما يعادل 15.8% عن إقفال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		18/12/2025	11/12/2025	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	893.2	928.6	(3.8)	756.6	18.1
2	بنك الخليج	356.6	365.5	(2.4)	306.7	16.3
3	البنك التجاري الكويتي	589.2	601.7	(2.1)	665.7	(11.5)
4	البنك الأهلي الكويتي	244.8	237.3	3.2	206.9	18.3
5	بنك الكويت الدولي	347.4	357.5	(2.8)	232.0	49.7
6	بنك برقان	376.4	368.0	2.3	261.4	44.0
7	بيت التمويل الكويتي	4,425.4	4,487.1	(1.4)	3,727.9	18.7
	قطاع البنوك	925.5	948.6	(2.4)	791.4	16.9
8	شركة التسهيلات التجارية	195.6	196.3	(0.4)	176.1	11.1
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,759.7	1,797.9	(2.1)	1,283.6	37.1
10	شركة الاستثمارات الوطنية	381.3	390.1	(2.3)	319.6	19.3
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	289.2	295.8	(2.2)	328.6	(12.0)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	93.0	93.8	(0.9)	99.1	(6.2)
	قطاع الاستثمار	347.7	353.9	(1.8)	302.2	15.1
13	شركة الكويت للتأمين	138.5	128.3	8.0	130.1	6.5
14	مجموعة الخليج للتأمين	746.2	738.3	1.1	980.4	(23.9)
15	الشركة الأهلية للتأمين	367.8	367.8	0.0	370.5	(0.7)
16	شركة وربة للتأمين	222.0	218.2	1.7	206.8	7.4
	قطاع التأمين	305.1	298.3	2.3	340.7	(10.4)
17	شركة عقارات الكويت	853.4	873.1	(2.3)	528.5	61.5
18	شركة العقارات المتحدة	596.8	589.4	1.3	280.0	113.1
19	الشركة الوطنية العقارية	304.8	314.5	(3.1)	300.7	1.4
20	شركة الصالحية العقارية	1,897.8	1,911.8	(0.7)	1,776.2	6.8
	القطاع العقاري	506.6	513.2	(1.3)	354.6	42.9
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	471.8	482.9	(2.3)	374.0	26.1
22	شركة أسمنت الكويت	628.6	613.6	2.4	342.2	83.7
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	851.3	847.3	0.5	719.4	18.3
	القطاع الصناعي	445.2	447.1	(0.4)	342.2	30.1
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	883.2	863.1	2.3	728.2	21.3
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,160.9	1,215.4	(4.5)	1,924.4	(39.7)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	872.0	890.8	(2.1)	725.3	20.2
27	شركة سنرجي القابضة	110.8	118.6	(6.6)	58.5	89.4
	قطاع الخدمات	808.1	826.5	(2.2)	839.7	(3.8)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	92.5	90.8	1.9	89.2	3.7
	قطاع الأغذية	437.2	436.8	0.1	436.4	0.2
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	993.3	993.3	0.0	622.5	59.6
	الشركات غير الكويتية	196.2	196.2	0.0	177.4	10.6
	مؤشر الشال	736.7	752.1	(2.0)	636.2	15.8

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).



تقرير البنك الوطني الأسبوعي عن أسواق النقد

بنك الكويت الوطني: استمرار القراءات الإيجابية للبيانات الاقتصادية للكويت يرسّخ زخم النمو مع دخول عام 2026

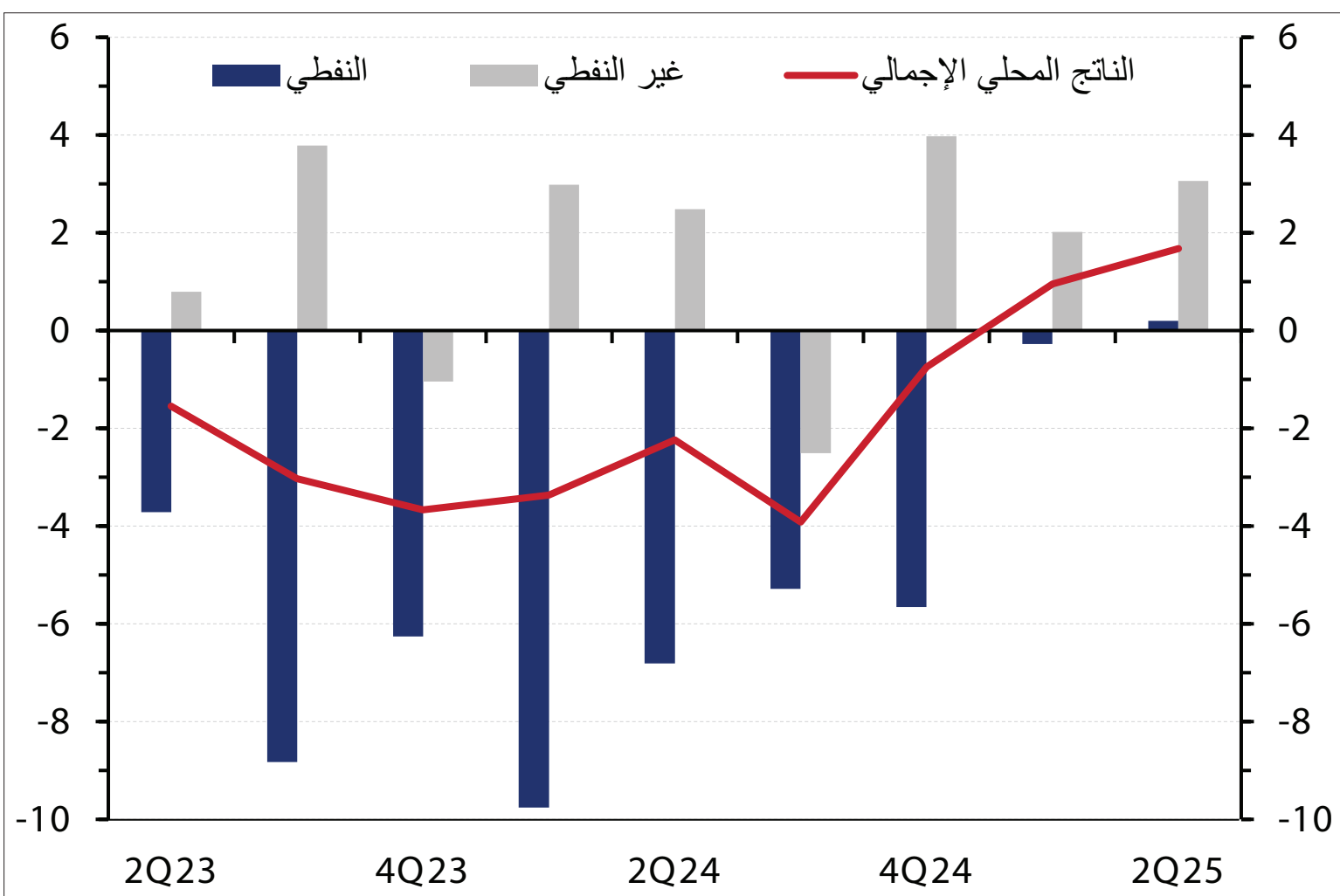
الجدول 1: أهم البيانات الاقتصادية

	2026*	2025*	2024	2023	
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	159	155	160	165	مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.5	2.3	-2.6	-1.7	% على أساس سنوي
النفطي	5.7	2.4	-6.9	-4.2	% على أساس سنوي
غير النفطي	3.3	2.3	1.8	1.0	% على أساس سنوي
وضع المالية العامة*	4.0-	4.9-	2.2-	-3.1	% من الناتج
الدين العام*	16.2	13.5	2.9	3.0	% من الناتج
الحساب الجاري لميزان المدفوعات	25.1	27.4	29.1	31.1	% من الناتج
التضخم (متوسط)	2.4	2.4	2.9	3.6	% على أساس سنوي
سعر النفط (KEC، متوسط)	65	71	81	84	دولار/ برميل
إنتاج النفط (متوسط)	2.61	2.47	2.41	2.59	مليون برميل يومياً

المصدر: مصادر الرسمية، تقديرات بنك الكويت الوطني، * السنة المالية

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% على أساس سنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

أساس ربعي) الذي لوحظ في ذلك الربع، مما يعكس، على الأرجح، حذر المستهلكين حيال الدخل وفرص العمل والآفاق الاقتصادية العامة. وقد يكون إحكام الحكومة السيطرة على الإنفاق العام، بما في ذلك استمرار كبح نمو الأجور، عاملاً إضافياً.

● ارتفاع معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في سبتمبر إلى 2.5%، على أساس سنوي، من نحو 2.4% في أغسطس، وذلك في ظل تسارع الارتفاع في أسعار الأغذية والمشروبات والنقل والخدمات والسلع الأخرى (الرسم البياني 3). وعلى الرغم من تباطؤ التضخم ضمن معظم مكونات التضخم الأساسي، إلا أنه ارتفع إلى 2.1%، على أساس سنوي، في سبتمبر مدفوعاً بعودة بند النقل لتسجيل تضخم إيجابي

الجديدة للشهر الثاني على التوالي، ليتمركزاً في منتصف الخمسينيات. كما تحسّن التوظيف، وإن لم يكن بشكل كبير ومستدام. وارتفع كلٌّ من تضخم أسعار المخرجات ومدخلات الإنتاج، مع بلوغ تضخم أسعار المخرجات أعلى مستوياته منذ منتصف عام 2024.

● بقيت اتجاهات إنفاق المستهلكين ضعيفة في الربع الثالث، بناءً على المؤشر البديل المتمثل في بيانات معاملات البطاقات الصادرة عن البنوك المحلية. (الرسم البياني 2). ووفقاً للبيانات المنشورة من قبل بنك الكويت المركزي، استمر النمو السلبي في قيمة معاملات البطاقات للربع الثالث على التوالي (6.7%- على أساس سنوي). كما جاءت بيانات الربع الثالث أكثر سلبية من الربع الثاني، مخالفاً الاعتدال (على

قال بنك الكويت الوطني في موجز اقتصادي حديث : تواصل تحسّن البيئة الاقتصادية في الكويت، وهو ما انعكس على نمو للائتمان القوي، وارتفاع النشاط العقاري، وزيادة ترسية المشروعات، بالإضافة إلى قراءات أعلى من المعدل لمؤشر مديري المشتريات (PMI). ومن المتوقع أن يدفع هذا الزخم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى أعلى مستوى له في خمس سنوات عند 3.3% في عام 2026. كما تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي سيبلغ 4.5% في 2026، مدفوعاً بارتفاع إنتاج النفط الخام تماشياً مع تحركات سياسة منظمة الأوبك رغم تأكيدات وقف زيادة الإنتاج في الربع الأول من 2026. ومن المنتظر أيضاً أن يتسع عجز المالية العامة إلى 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بسبب انخفاض أسعار النفط، قبل أن ينخفض قليلاً في السنة المالية 2026/2027 مع ارتفاع إنتاج النفط الخام، وزيادة الإيرادات غير النفطية، واستمرار الحكومة في إحكام السيطرة على الإنفاق. وقد تباطأت إصدارات الدين العام خلال الربع الرابع، إلا أن الإصدارات الضخمة بين يونيو وأكتوبر جمعت نحو 5.5 مليار دينار كويتي، وهي مستويات تكفي لتمويل أكثر من عامين من العجز وفقاً لتوقعاتنا. كما ساهم توسيع خيارات التمويل، والتقدم في إصلاحات المالية العامة، وتسارع النمو الاقتصادي في تحفيز رفع التصنيف الائتماني من قبل وكالة «ستاندرد آند بورز» في نوفمبر الماضي، ما أعاد الكويت إلى فئة «الدرجة الاستثمارية العالية»، في إشارة إلى تحسّن الثقة في الآفاق الاقتصادية.

أحدث التطورات

● شهدت أسعار النفط انخفاضاً تدريجياً، إذ تراجعت مؤخراً إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل. وانخفض سعر خام التصدير الكويتي إلى 59.3 دولار/برميل في ديسمبر، وهو أدنى مستوى منذ 2021، وسط مخاوف مستمرة من فائض المعروض في ظل ضعف الطلب على النفط وتلاشي علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بجهود الإدارة الأمريكية للتوسط لوقف إطلاق النار في الصراع الروسي-الأوكراني. وقد بدأت مجموعة الدول الثمانية ضمن منظمة الأوبك (أوبك-8)، بعد أن أنهت بالكامل الشريحة الأولى من التخفيضات الطوعية بواقع 2.2 مليون برميل يومياً خلال ستة أشهر فقط، في إنهاء الشريحة الثانية من التخفيضات البالغة 1.6 مليون برميل يومياً في الربع الرابع، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ (137+ ألف برميل يومياً بشكل شهري). ومع ذلك، أعلنت منظمة الأوبك في نوفمبر وقف زيادات الإنتاج خلال الربع الأول من 2026 بسبب «العوامل الموسمية». أما بالنسبة للكويت، فقد بلغ إنتاج النفط الخام 2.55 مليون برميل يومياً في أكتوبر (37+ ألف برميل يومياً على أساس شهري)، وهو في طريقه للارتفاع إلى 2.58 مليون برميل يومياً في ديسمبر.

● شهد الاقتصاد نمواً بوتيرة أسرع في الربع الثاني 2025، إذ تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7%، على أساس سنوي، من 1% في الربع السابق وفق تقديرات رسمية أولية. وقاد النمو النشاط في القطاع غير النفطي، والذي بلغ 3.1% مقابل 2% في الربع السابق، بدعم من مكاسب قوية في قطاعات الإنشاءات (12.6%)، والاتصالات (8%)، والعقار (7.2%)، رغم أن ذلك قابله جزئياً انكماش في قطاع تجارة الجملة والتجزئة (5.1%-) والكهرباء والماء (1.9%-). وفي غضون ذلك، نما الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بعد ثمانية فصول متتالية من الانكماش، مع قيام مجموعة الدول الثمانية ضمن منظمة الأوبك (أوبك-8)، ومن ضمنها الكويت، بإلغاء تخفيضات الإنتاج بوتيرة أسرع.

● زيادة زخم نشاط القطاع الخاص غير النفطي في نوفمبر، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات (PMI) إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر عند 53.4. وتحسّن نمو كلٌّ من الإنتاج والطلبات

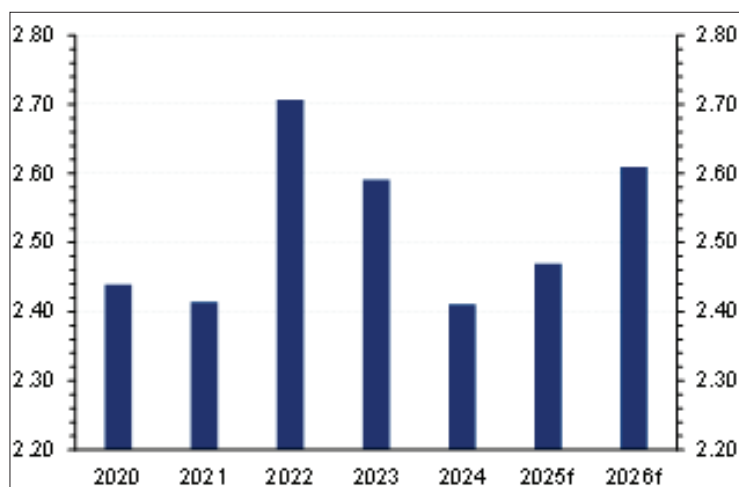
تواصل تحسّن البيئة الاقتصادية في الكويت انعكس على نمو الائتمان بقوة



المرتبطة بالنفط، ويتسارع أكثر في عام 2026 مع ارتفاع الإنتاج في كلٍّ من القطاعين النفطي وغير النفطي. وقد قمنا برفع توقعاتنا لنمو عام 2026 إلى 4.5% من تقديراتنا السابق البالغ 4.1%، أي ما يقارب ضعف النمو المتوقع لعام 2025 والبالغ 2.3%. ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام تماشياً مع تأكيد مجموعة الدول الثانية في منظمة الأوبك "أوبك-8" أنها ستقوم بإلغاء الشريحة الثانية من التخفيضات الطوعية لإنتاج الأعضاء، بدءاً من 2024. ومع أخذ التوقف المؤقت في جدول إعادة الإمداد لدى الأوبك خلال الربع الأول من 2026 في الحسبان، نظراً لضعف الطلب الموسمي على النفط، فإن ذلك سيرفع إنتاج الكويت من النفط بمعدل 141 ألف برميل يومياً في العام المقبل (إضافة إلى زيادة قدرها 59 ألف برميل يومياً هذا العام)، ليصل متوسط الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ عام 2022 عند 2.61 مليون برميل يومياً.

أما بخصوص أسعار النفط فقد حافظنا على توقعنا لمتوسط سعر النفط عند 65 دولار للبرميل في 2026، منخفضاً من 69 دولار للبرميل المتوقعة في عام 2025، في ظل توقع زيادة المعروض العالمي. ومع ذلك، فإن توقعنا لعام 2026 يقع عند الحد الأعلى لإجماع السوق، وهو ما يعكس قناعتنا بأن: (1) نمو المعروض النفطي العالمي سيكون أقل قوة مما يتوقعه السوق، و(2) استهلاك النفط العالمي سيكون أكثر متانة من المتوقع مع انخفاض أسعار النفط واعتماد سياسات نقدية أكثر تيسيراً. وفي المقابل، نتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.3%

الرسم البياني 6: إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)



المصدر: منظمة الأوبك، المصادر الرسمية

ثالث خفض محلي في دورة التيسير الحالية، ليلبلغ مجموع الخفض 75 نقطة أساس منذ سبتمبر 2024 حين بدأ الاحتياطي الفيدرالي بدورة تيسير السياسة النقدية. وخلال الفترة نفسها، خفض الفيدرالي وبعض البنوك المركزية الأخرى في مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة بإجمالي بمقدار 175 نقطة أساس.

التوقعات

تسارع النمو ليتجاوز 4% في عام 2026

سيعود الناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق نمو إيجابي هذا العام (2.3%+) بعد عامين متتاليين من التراجعات

إضافة إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة الذي أدى لارتفاع أسعار المجوهرات.

● سجّلت مبيعات العقار للشهر السادس توالياً نمواً سنوياً مزدوج الرقم في نوفمبر. فقد بلغت المبيعات 390 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنسبة 21% على أساس سنوي، لكنها انخفضت قليلاً عن أكتوبر (3%- على أساس شهري). وقاد المكاسب السنوية في نوفمبر أساساً القطاع السكني الذي سجّل مبيعات بقيمة 172 مليون دينار (20%+) على أساس سنوي)، وهو أعلى مستوى في 30 شهراً، إضافة إلى القطاع التجاري (49%+) على أساس سنوي إلى 93 مليون دينار). بينما حقق قطاع الاستثمار زيادة أصغر بواقع 7.1% على أساس سنوي إلى 125 مليون دينار.

● تجاوز إسناد المشروعات منذ بداية 2025 إجمالي قيمة المشاريع المسندة في عام 2024، بحسب بيانات MEED Projects. إذ بلغت القيمة الإجمالية للترسيات حتى الآن 2.9 مليار دينار كويتي، متخطية القيم المسجلة في العام الماضي والبالغة 2.7 مليار دينار. وقد تتجاوز ترسية المشاريع 4 مليار دينار في حال تم توقيع عقد «مبارك الكبير» قبل نهاية العام. وقد شكّل قطاعا الكهرباء والماء، والنفط والغاز، الجزء الأكبر من ترسية المشاريع.

● نجحت الحكومة في إصدار سندات «اليوروبوند» في سبتمبر الماضي، معلنة عودتها إلى أسواق الدين الدولية بعد انقطاع دام 8 سنوات، مع ثلاث عمليات بيع لسندات مقومة بالدولار (آجال 3 و5 و10 سنوات) بإجمالي 11.25 مليار دولار. وقد رفعت هذه العملية إجمالي الاقتراض هذا العام من الأسواق المحلية والدولية إلى 5.7 مليارات دينار كويتي (تم إصدار نحو 0.2 مليار دينار في ديسمبر)، وهو مبلغ يكفي لتغطية ما لا يقل عن عامين من العجز وفقاً لتوقعاتنا، بما قد يفضي إلى توقف مؤقت قبل الإصدار التالي. وسيساعد رأس المال هذا على تعزيز السيولة لتنفيذ مشروعات مرتبطة برؤية «الكويت 2035»، بما في ذلك ميناء مبارك الكبير الذي تمت الموافقة عليه من الجهاز المركزي للمناقصات العامة (CAPT). وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدين العام إلى نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية (2025/2026)، وهو مستوى لا يزال منخفضاً وفق المعايير الدولية.

● رفعت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني للكويت إلى «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو أول رفع منذ 2011 وتراجع جزئي لتخفيضات مرتبطة بالجائحة خلال 2020-2021. وجاءت الخطوة نتيجة زيادة زخم الإصلاحات المالية، لا سيما إقرار «قانون التمويل والسيولة» الذي خفّف بشكل كبير قيود السيولة، فيما تمضي الحكومة قدماً في خططها لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط وتعزيز الإيرادات غير النفطية. كما أشارت الوكالة إلى الأصول المالية الضخمة للدولة—والتي من المتوقع أن يبلغ متوسط المكونات السائلة منها أكثر من 500% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2025-2028—والتي توفر مصداً مهماً بالنظر إلى توقعاتها باتساع عجز المالية العامة (إلى 7% من الناتج) وارتفاع مستويات الدين (إلى 24% من الناتج) خلال هذه الفترة. وكان من المحفزات الإضافية تسارع النمو الاقتصادي المرتبط بإلغاء تخفيضات «أوبك+» والاستثمارات الكبيرة من الحكومة والقطاع الخاص.

● يواصل الائتمان المحلي النمو بوتيرة ثابتة، مرتفعاً بنسبة 1.4%، على أساس شهري، في أكتوبر وسط قفزة في الإقراض للبنوك والمؤسسات المالية (26%+) على أساس شهري، (46%+ منذ بداية العام). (الرسم البياني 5). ومنذ بداية العام ، ارتفع الائتمان المحلي بنسبة 7.5% (8.3%+) على أساس سنوي). واستمر تعافي ائتمان قطاع الأسر، فيما بقي الإقراض للأعمال متيناً في أكتوبر. وفي المقابل، ارتفعت الودائع المقيمين بنسبة 3.5% على أساس سنوي مع نمو قوي في وداائع القطاعين الخاص والعام قابله تراجع بنسبة 14% في وداائع الحكومة.

● خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى 3.5% بعد أن خفّض الفيدرالي سعر الفائدة المرجعي بالمقدار نفسه في ديسمبر. وهذا



زخم النشاط الاقتصادي سيدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لأعلى مستوى في خمس سنوات عند 3.3% في عام 2026



ويوفر إقرار قانون الدين العام في أبريل (بعد انقطاع دام ثماني سنوات) مرونة أكبر في تمويل أي عجوزات مستقبلية ويخفف الضغط على السحب من الاحتياطات السائلة في «صندوق الاحتياطي العام»، التي حذر المسؤولون بشأنها في السنوات الأخيرة. وقد جرى إصدار نحو 5.7 مليارات دينار من الدين بين يونيو وديسمبر، متجاوزاً توقعاتنا، بما في ذلك سندات اليوروبوند والتي حظيت بطلبات اكتتاب فائضة (11.3 مليار دولار) وهذا أكثر من كاف لتمويل كامل العجز المتوقع للعامين المقبلين وفقاً لتوقعاتنا، وقد يؤدي إلى توقف مؤقت عن الإصدارات الإضافية في الوقت الحالي. وبعد أن ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج من 2.9% في 2024 لنحو 14% حالياً، ومن المرجح أن ترتفع بوتيرة أقل في 2026، وتبقى منخفضة جداً وفق المعايير الدولية.

استقرار التضخم وخفض أسعار الفائدة.

نتوقع أن يبقى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين مستقراً على نطاق واسع عند 2.4% في 2026 (بالمتوسط)، في ظل ضعف الإنفاق استهلاكي ونشاط غير نفطي قريبة من المتوسط العام. وقد تظهر بعض مخاطر ارتفاع الأسعار في 2026 ناتجة عن احتمالات خفض الدعم، أو زيادة الضرائب غير المباشرة، أو ارتفاع الإيجارات.

خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى 3.5% في ديسمبر (75- نقطة أساس تراكمية منذ سبتمبر 2024) بما يتماشى مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والظروف الاقتصادية المحلية. وتشير أسواق العقود المستقبلية حالياً إلى توقعات بخفض يتراوح بين 50 و75 نقطة أساس من جانب الفيدرالي في 2026.

الإصلاحات سٌتُطْلَقُ نمواً اقتصادياً أسرع

على المدى الطويل، فإن تحقيق معدلات أسرع ومستدامة لنمو الاقتصاد غير النفطي سيتطلب مجموعة من الإصلاحات الهيكلية (مثل تحسين مناخ الأعمال، وإصلاح سوق العمل، ورفع كفاءة القطاع العام) ومعدلات أعلى من الاستثمار. وقد كانت الحكومة المشكلة في مايو 2024 أكثر نشاطاً في القوانين والإصلاحات الاقتصادية (خصوصاً المالية العامة) مقارنةً بسابقتها، وستسعى إلى البناء على ذلك عبر تنفيذ أسرع لأجندتها المالية والاقتصادية في 2026.

الناتج في السنة المالية 2024/2025 (1.1 مليار دينار) إلى 4.9% (2.5 مليار دينار) في السنة المالية 2025/2026. (الرسم البياني 7) وسيكون ذلك العجز العاشر خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية. ويعكس اتساع العجز انخفاض الإيرادات النفطية. ومع ذلك، فقد تحسّن الوضع الأساسي بفضل إجراءات ضبط مالي متعددة نفذتها الحكومة خلال العام الماضي مثل إعادة تسعير الرسوم والخدمات الحكومية، وزيادة الغرامات والعقوبات، وإدخال "ضريبة الحد الأدنى الإضافية" بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات بدءاً من يناير 2025، بما يتماشى مع برنامج "BEPS" (تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وقد تبلغ قيمة هذه الإجراءات مجتمعة نحو 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، بقي الإنفاق في موازنة السنة المالية 2025/2026 دون تغيير عن العام السابق عند 24.5 مليار دينار (أي خفضاً حقيقياً بالقيمة المعدلة للتضخم).

تعد استدامة المالية العامة حدثاً متعدد السنوات، مما يعني تشديد الإنفاق العام مرة أخرى وإجراءات إضافية لزيادة الإيرادات في السنة المالية 2026/2027. ونفترض أن نمو الإنفاق لا يتجاوز 1% سنوياً لهذا العام والعام المقبل، بما يتسق مع سعي الحكومة إلى تحقيق الكفاءة والتوفير عبر القطاع العام، وربما بعض التخفيضات في الدعم. ومع ذلك، نرى ضمن الإجمالي مجالاً لزيادة الإنفاق الرأسمالي، الذي جرى خفضه تراكمياً بنسبة 35% في الموازنات الأربع الماضية للمساعدة في معالجة العجز. وعلى جانب الإيرادات، يمكن أن تحقق الضرائب الانتقائية على التبغ والمشروبات السكرية وضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% عائداً قدره 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل إيرادات غير نفطية تعادل 6% هذا العام)، لكن الجدول الزمني للتنفيذ غير واضح، ولا تدخل هذه الإجراءات في توقعاتنا للعام القادم. ومن شأن السياسة المالية المتشددة أن تثقل كاهل الطلب والإنفاق في الاقتصاد، لكنها—مع زيادة صادرات النفط من حيث الكميات—ستخفض عجز المالية العامة إلى 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي (2.1 مليار دينار) في السنة المالية 2026/2027، على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

في 2026 مقابل نسبة نمو مقدرة عند نحو 2.3% في 2025، وهو أعلى قليلاً من تقديرنا السابق ليعكس القراءات الأفضل التي رصدناها حتى الآن في 2025 عبر المؤشرات غير النفطية التي نتابعها، مثل مؤشر مديري المشتريات (PMI)، والائتمان المصرفي، والعقار، ونشاط المشروعات. ونرى أن هذه الاتجاهات تعكس قوى دورية—إذ يتعافى النمو من فترة أداء دون المستوى في السنوات السابقة—إضافة إلى ارتفاع الاستثمار على خلفية دفع حكومي لتسريع تنفيذ مشروعات تنموية رئيسية مثل مشروع الماء والكهرباء المستقل في الزور الشمالية (Al Zour North IWPP) وميناء مبارك الكبير. ونتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الاستثماري القوي ليس فقط في العام المقبل، بل أيضاً على المدى المتوسط، مما سيساعد في سد فجوة البنية التحتية مقارنة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي. كما يُرتقب أن يحصل نمو القطاع غير النفطي في العام المقبل على دفعة من ارتفاع إنتاج التكرير النفطي بعد أداء دون المأمول خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025.

من ناحية أخرى، ستتواصل جهود الحكومة لكبح عجز المالية العامة، إضافة إلى استمرار ضعف إنفاق المستهلكين، في التأثير على آفاق النمو. ومن المرجح أن يتلاشى التراجع في إنفاق البطاقات خلال 2025 وهو تراجع يعكس جزئياً تصحيحاً بعد فترة نمو قوي عقب الجائحة، وتشديد السيطرة على نمو الإنفاق الحكومي على الأجور—غير أننا لا نتوقع تحسناً حاداً بمجرد انتهاء هذا التعديل.

وتتمثل إحدى مخاطر الصعود لنمو القطاع غير النفطي في التوقعات بإقرار قانون التمويل السكني (الرهن العقاري) خلال الأشهر المقبلة (كان قد أُحيل إلى مجلس الوزراء للموافقة في سبتمبر)، وهو ما سيحفز زيادة اقتراض الأسر وما يرتبط به من إنفاق استهلاكي. ومع ذلك، فإن الأثر الكامل للقانون بعد إقراره سيُلْمَس تدريجياً أكثر منه فوراً، بالنظر إلى الحاجة المتوازنة لإطلاق بنية تحتية واسعة. ويأتي القانون ضمن خطة الحكومة لتعزيز نمو القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط ضمن أجندة "رؤية 2035".

عجز مالي مستمر مع المضي في الضبط المالي

من المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة من 2.2% من

تأكيد على ريادته في الخدمات المصرفية المتقدمة

بنك وربة يتوّج بجائزة ماستركارد لأعلى مستويات الاستخدام لكل بطاقة ائتمان «Highest Spend Per Card on Credit Card Award»

أعلى معدلات الاستخدام لكل بطاقة يؤكد نجاحنا في استقطاب هذه الشريحة الهامة التي تسعى نحو الأفضل والتي تبحث عن قيمة مضافة حقيقية عند استخدام البطاقة الائتمانية. «وتتوّج جائزة هذا العام مسيرة تميز مستمرة، حيث كان البنك قد حصد في العام الماضي جائزة ماستركارد لأعلى نمو في تفعيل بطاقات الائتمان على المحافظ الرقمية على مستوى دولة الكويت، مما يرسخ مكانة «وربة» كقائد للابتكار الذي يتحول إلى قيمة اقتصادية ملموسة لعملائه. ويحرص بنك وربة برؤيته في تقديم مزايا تنافسية تلبي تطلعات العملاء الأكثر تطلّباً في السوق، وهو ما يترجم فلسفتنا في الاستثمار الاستباقي في تجربة العميل.

وبالتوازي مع هذا الإنجاز، يواصل البنك جهوده بالاستثمار في التحسينات المستمرة التي أطلقها في خدماته الرقمية، لاسيما تطوير خدمات تطبيق الهاتف الذكي الذي يوفر للعملاء تجربة رقمية متكاملة وسهلة لإدارة بطاقتهم وتتبع معاملاتهم والتفاعل مع عروض البنك بشكل فوري وآمن. وتؤكد هذه الجهود مكانة بنك وربة ضمن القادة في تقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة ترتقي بتجربة العملاء وتضمن لهم التحكم الكامل في مواردهم المالية.

الجدير بالذكر يعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.



نقدي تصل إلى 6% وبحد أقصى يصل إلى 6,000 دينار كويتي سنوياً، مصمّم خصيصاً ليتناسب مع أنماط الاستخدام المتنوعة للعملاء من ذوي الملاحة المالية العالية. وأكد على أن هذا البرنامج يعكس التزام البنك بتقديم قيمة فعلية ومستدامة تزيد من جاذبية بطاقاته وتؤكد على فلسفة البنك في مكافأة ولاء عملائه. كما قام البنك بإطلاق حملات أثناء فترات الصيف لتعزيز استخدام البطاقات الائتمانية خارج الكويت خلال موسم السفر وبنسبة استرداد تصل لغاية 10%.

وتابع القطامي حديثه قائلاً: «إن تحقيق

الاستراتيجية القوية مع ماستر كارد دوراً محورياً في تحقيق هذا الإنجاز، حيث استطاع البنك من الاستفادة من أحدث الابتكارات في تقنيات الدفع الإلكتروني وتقديم حلول متطورة تلبي احتياجات العملاء في بيئة مصرفية عالمية متسارعة. هذا التعاون يضمن أن تكون بطاقات وربة هي بوابة العميل إلى عالم من المزايا العالمية والحلول الآمنة.»

وشدّد القطامي على أن بنك وربة برز بتميّزه من خلال أحد أقوى برامج الاسترداد النقدي في السوق المحلي، والذي يتيح لحاملي بطاقات الائتمان فرصة الحصول على نسبة استرداد

حصد بنك وربة جائزة ماستركارد المرموقة لأعلى مستويات الاستخدام لكل بطاقة ائتمان وذلك تقديراً للأداء المتميز الذي سجلته بطاقات الائتمان الصادرة من البنك وتحقيقه معدلات استخدام عالية، إذ يمثل هذا التكريم شهادة على ثقة العملاء الكبيرة من الشريحة الرفيعة وذوي الملاحة المالية العالية في حلول الدفع والبطاقات المبتكرة التي يقدمها البنك. ويأتي هذا الإنجاز الجديد في مسيرة بنك وربة ليعزز موقعه الريادي ضمن قطاع الخدمات المصرفية المتقدمة في الكويت، وتحديداً الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يواصل «وربة» توسيع مظلة منتجاته وخدماته المبتكرة لتلبية احتياجات جميع الشرائح، مقدماً مزايا ذات قيمة عالية وحلولاً متطورة ضمن استراتيجيتها التي تجمع بين أحدث التقنيات الرقمية والحلول المتوافقة مع الشريعة، لضمان تجربة مصرفية استثنائية تضع العميل في صميم كل خدمة وتمكنه من تحقيق طموحاته المالية.

وبهذه المناسبة، قال أحمد فيصل القطامي رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك وربة: «يؤكد هذا التكريم التزام بنك وربة الدائم بتقديم منتجات عالية الجودة ترسخ مكانتنا في السوق وتضعنا في طليعة البنوك التي توفر تجارب مصرفية متقدمة وخصوصاً تلك التي تتناسب مع احتياجات الشرائح الرفيعة في المجتمع. إن هذا الإنجاز هو دليل على أن استراتيجيتنا في التركيز على الجودة والابتكار تحقق نتائج ملموسة، وهو ما يترجم رؤيتنا «لنملك الغد، إلى واقع، حيث نضمن لعملائنا أفضل الأدوات المالية التي تمكنهم من بناء مستقبلهم المالي بثقة.»

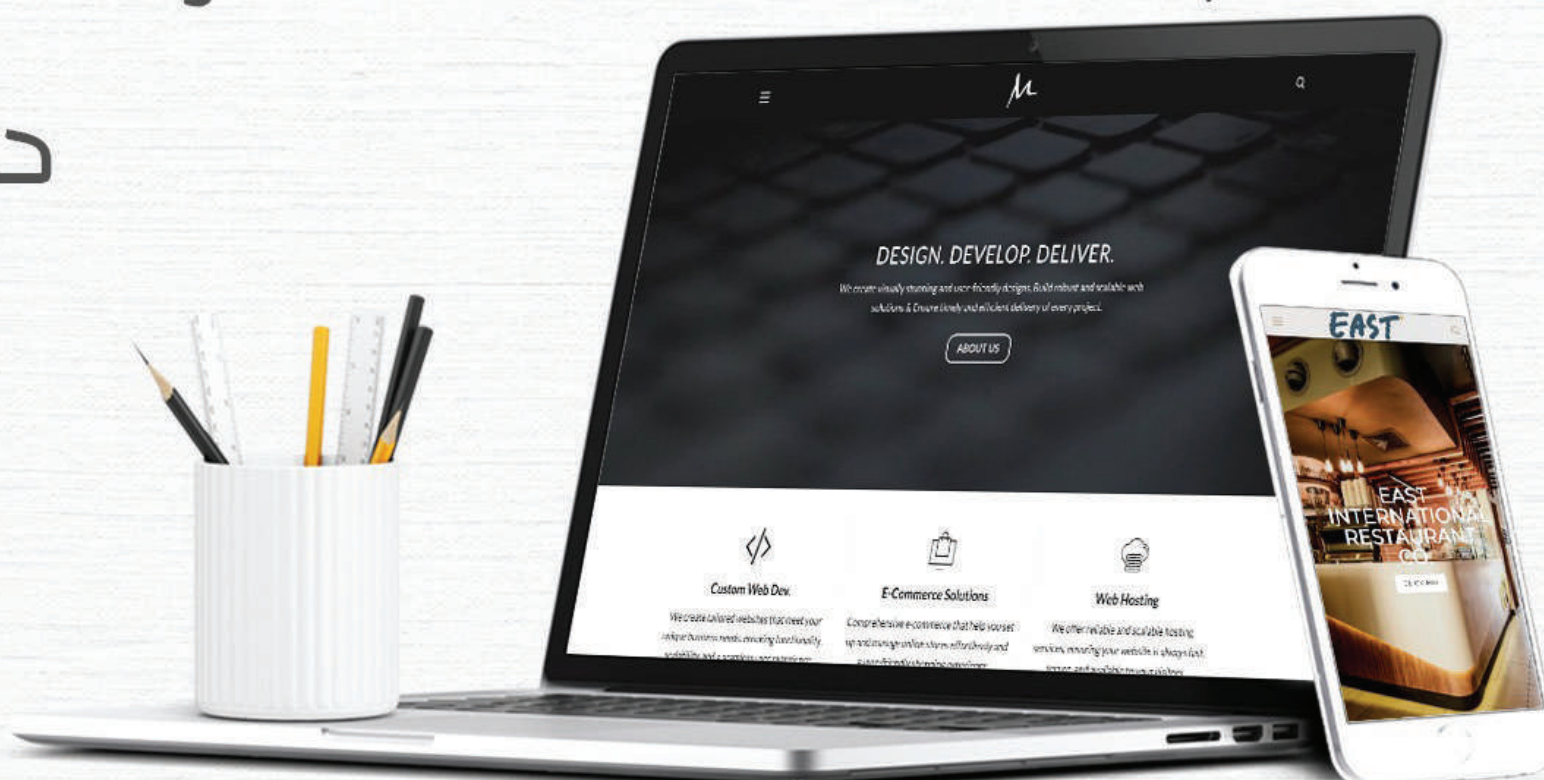
وأضاف القطامي «وكان للشراكة

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

ضمن الحفل السنوي للمجلة للإعلان عن جوائز Global Private Banking

«الوطني للثروات» تحصد جائزة أفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة في الكويت لعام 2025 من «ذي بانكر»

النمو القوي للمجموعة عزز ثقة العملاء ورسخ مكانتها كجهة رائدة في مجال إدارة الثروات

الجائزة تبرهن على الأداء الاستثنائي للمجموعة وتميزها في تقديم حلول مبتكرة

مجموعة لإدارة الثروات محلياً ومن الأكبر إقليمياً، حيث تستمد قوتها من اسم وعلامة مجموعة بنك الكويت الوطني، الرائدة في المنطقة والعالم، والتي يحظى سجلها بتاريخ حافل من الإنجازات والجوائز العالمية تقديراً لجهودها في القطاع المصرفي.

وتميزت مجموعة «الوطني للثروات» بنموها القوي ومبادراتها الإستراتيجية وتطورها التكنولوجي المستمر، حيث حققت نمواً استثنائياً في الأصول المدارة لتتجاوز 41 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024، ما يؤكد ثقة العملاء بالمجموعة.

كما نجحت «الوطني للثروات» في تنويع محفظتها الاستثمارية عبر مختلف فئات الأصول، وتوسيع نطاق منتجاتها، بما في ذلك إدارة الثروات، التخطيط المالي، إدارة الاستثمار، والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى إطلاق منتجات جديدة ومتخصصة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، مما ساهم في استقطاب عملاء جدد ورسخ مكانة المجموعة كجهة رائدة في مجال إدارة الثروات.

وركزت المجموعة على تلبية احتياجات العملاء من ذوي الملاحة العالية، مع تحقيق نمو كبير في أصولهم المدارة وتقديم حلول مخصصة لهم، كما أبرمت شراكات إستراتيجية فعالة لتوفير فرص استثمارية متنوعة ومختارة للعملاء مثل الشراكة مع شركة «جي بي مورغان» لإدارة الأصول، مما يعزز من قدرتها على تقديم حلول استثمارية متكاملة.



فادي شويري رئيس الخدمات المصرفية الخاصة في (الوطني للثروات) يتسلم الجائزة

والاستثمار المسؤول، وهو معيار يزداد أهمية في المشهد المالي العالمي، إضافة إلى الانتشار الجغرافي والقوة المؤسسية من خلال قياس حجم العمليات، والتواجد الإقليمي والدولي، والشراكات الإستراتيجية التي تعزز من قدرة المجموعة على خدمة عملائها. سجل حافل بالإنجازات والريادة السوقية وتعكس الجائزة قوة العلامة التجارية لمجموعة «الوطني للثروات»، والتي تعد أكبر

التي تتضمن جودة الخدمات المقدمة، والقدرة على فهم احتياجات العملاء المختلفة وتصميم استراتيجيات مخصصة لهم، وبناء العلاقات طويلة الأمد، إضافة إلى التحول الرقمي والتكنولوجيا وتبني الحلول الرقمية والتقنيات المتقدمة لتبسيط العمليات، وتعزيز الكفاءة، وتقديم تجربة مصرفية سلسة ومبتكرة. ومن ضمن المعايير أيضاً، الاستدامة

في إنجاز جديد يؤكد ريادتها في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة، حصدت مجموعة «الوطني للثروات»، جائزة أفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة في الكويت من مجلة «ذي بانكر» العالمية، وذلك ضمن الحفل السنوي الذي تنظمه المجلة للإعلان عن جوائز أفضل بنوك الخدمات المصرفية الخاصة على مستوى العالم Global Private Banking.

وقامت مجلة «ذي بانكر» بإعلان أسماء الفائزين عبر فئات إقليمية متعددة، بناء على عملية تقييم دقيقة وشاملة من قبل لجنة تحكيم مستقلة تضم 23 خبيراً ومتخصصاً في عالم الصناعة المصرفية من مختلف أنحاء العالم.

وتبرهن هذه الجائزة على تفوق مجموعة «الوطني للثروات» وتميزها في الخدمات المصرفية الخاصة والابتكار وتلبية احتياجات العملاء ذوي الملاحة المالية العالية، ومواكبة تطوراتهم المتطورة بشكل مبتكر.

وتم منح «الوطني للثروات» هذه الجائزة المرموقة استناداً إلى معايير عدة، أهمها: الأداء المالي والنمو من خلال تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقيس النمو في الأصول المدارة، والربحية، وكفاءة التشغيل، إضافة إلى الابتكار في المنتجات والخدمات والقدرة على تطوير وتقديم حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء، مثل استراتيجيات الديون الخاصة، الودائع المهيكلية، وخدمات إدارة المحافظ الاستثمارية المتخصصة.

كما شملت المعايير أيضاً، تجربة العملاء

«الكويتية» تحلق إلى سفنكس يناير المقبل

الناقل الوطني يوسع شبكته ويمنح المسافرين خيارات سفر أقرب وأكثر مرونة

دقيقة، تلبية للطلب المتنامي، حيث أعلنت مؤخراً عن إطلاق وجهات مميزة تشمل مدريد في إسبانيا، كولومبو في سريلانكا، إضافة إلى ملقا الإسبانية في يونيو 2026، ضمن رؤيتها لتقديم تجارب سفر سياحية وثقافية متنوعة عبر شبكتها المتنامية.

وأكدت الشركة استمرارها في تطوير منظومتها التشغيلية، والارتقاء بجودة الخدمات، وتعزيز تجربة المسافر الشاملة، بما يرسخ مكانة الخطوط الجوية الكويتية في صدارة شركات الطيران في المنطقة من حيث المرونة، والموثوقية، والتميز.

وتأسست الخطوط الجوية الكويتية عام 1954، وتمتلك اليوم أسطولاً حديثاً من أحدث طائرات بوينغ وإيرباص المزودة بأعلى التقنيات العالمية، وأنظمة ترفيه متطورة، ومقاعد عصرية، إلى جانب كوادر وطنية ذات كفاءة وخبرة عالية، بما يعكس التزام الناقل الوطني بتقديم تجربة سفر ترتقي لطموحات عملائه وتواكب أفضل المعايير العالمية.

في خطوة جديدة تعكس التزامها المتواصل بتوسيع شبكة خطوطها وتعزيز خيارات السفر أمام عملائها، أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن إطلاق رحلاتها المجدولة المباشرة إلى مطار سفنكس الدولي في جمهورية مصر العربية الشقيقة، اعتباراً من 15 يناير 2026، بواقع ثلاث رحلات أسبوعياً أيام الثلاثاء والخميس والأحد.

ويأتي هذا الإطلاق ضمن الخطة التشغيلية السنوية للناقل الوطني، الهادفة إلى توفير خيارات سفر موسمية ودائمة تلبي تطلعات مختلف شرائح المسافرين. ويتميز مطار سفنكس بموقعه الاستراتيجي في قلب القاهرة، وقربه من المتحف المصري الكبير والأهرامات والجامعات، ما يجعله خياراً مثالياً للسياح والطلبة والمسافرين من رجال الأعمال.

وتواصل الخطوط الجوية الكويتية إضافة وجهات جديدة تم اختيارها بعناية وفق دراسات تشغيلية واقتصادية



«الكويتية» و«KIB» يوقعان بروتوكول تعاون مشترك

الفقعان: نتطلع إلى أن تثمر هذه الشراكة عن مبادرات وخدمات نوعية تلبي تطلعات عملاء الطرفين



الجراح: البروتوكول محطة مهمة في مسيرة KIB نحو توسيع الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية الرائدة



لتعزيز دوره في تطوير منظومة الخدمات المالية في دولة الكويت، وربطها باحتياجات القطاعات الحيوية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد والمجتمع، مضيفاً: "من خلال هذا البروتوكول، يرسّخ KIB مكانته كمؤسسة مالية سباقّة في توظيف قدراته المصرفية والتكنولوجية لدعم نماذج تعاون متكاملة، تركز على الابتكار، وتحسين تجربة العميل، وخلق حلول عملية تلبي تطلعات الأفراد والمؤسسات على حد سواء".

تجدر الإشارة إلى أن KIB يولي أهمية خاصة لتطوير الخدمات المصرفية الرقمية وربطها بالأنشطة اليومية للعملاء، بما في ذلك السفر والخدمات المرتبطة به، انطلاقاً من قناعته بأن التكامل بين القطاعات يمثل أحد المحركات الأساسية لرفع مستوى التنافسية الاقتصادية. ويؤكد البنك، من خلال هذه الشراكة، التزامه بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد الكويتي، وتحفيز الابتكار في الخدمات، والمساهمة في بناء منظومة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة، قائمة على التعاون المؤسسي وتبادل الخبرات وتكامل الأدوار بين مختلف القطاعات.

العزيز، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله ورعاهما.

ومن جانبه، قال الشيخ / محمد جراح الصباح: "يمثل هذا البروتوكول محطة مهمة في مسيرة KIB نحو توسيع شراكاته الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية الرائدة، وفي مقدّمتها شركة الخطوط الجوية الكويتية. ونؤمن بأن هذا التعاون يتيح فرصاً حقيقية لتقديم حلول مصرفية مبتكرة تتكامل مع خدمات السفر، بما يحقق قيمة مضافة لعملائنا وموظفينا على حد سواء". وأضاف: "ترتكز رؤيتنا المشتركة على الارتقاء بتجربة العميل من خلال برامج ولاء متطورة، وخدمات مصرفية رقمية متقدّمة، وعروض حصرية تلبي احتياجات شرائح واسعة من المجتمع. كما يوفر هذا التعاون منصة لتبادل الخبرات الفنية والمعرفية في مجالات التكنولوجيا والاتصال المؤسسي، بما يدعم تطوير منظومة العمل لدى الطرفين ويسهم في تعزيز كفاءتهما التشغيلية". وأوضح الجراح أن هذا التعاون يعكس النهج المستمر للبنك في تبني الشراكات الاستراتيجية كأداة فاعلة

في إطار مساعيها الدؤوبة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع جهات الدولة المختلفة، وقعت شركة الخطوط الجوية الكويتية بروتوكول تعاون مشترك مع بنك الكويت الدولي (KIB)، وذلك لتعزيز أطر الشراكة بين الطرفين.

وشهد حفل التوقيع حضور رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن / عبدالمحسن سالم الفقعان، ورئيس مجلس إدارة KIB الشيخ / محمد جراح الصباح، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ KIB رائد بوخمسين، وعضو مجلس إدارة KIB صالح الطراد، وعدد من المسؤولين في الجهتين.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن / عبدالمحسن الفقعان: "يسرّ الخطوط الجوية الكويتية اليوم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع بنك الكويت الدولي (KIB)، أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في دولة الكويت، والذي يتمتع بسجل حافل من النجاحات في القطاع المصرفي، حيث يأتي هذا البروتوكول في إطار حرص الجانبين على تعزيز العلاقات الثنائية، وتطوير مجالات التعاون المشترك، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدّمة لعملائهما، وتوسيع نطاق الشراكات الداعمة لمسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية".

وأضاف الفقعان: «أن الخطوط الجوية الكويتية لا تألو جهداً في بناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية المتميزة، إيماناً منها بأهمية التكامل بين مختلف القطاعات الحيوية في دولة الكويت، وتمثل هذه الخطوة محطة مهمة في مسيرة توسيع آفاق التعاون مع القطاع الخاص، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات المقدّمة، ويسهم في ارتقاء تجربة العملاء وتعزيز القيمة المضافة لهم».

وذكر الفقعان: «أن الخطوط الجوية الكويتية على ثقة تامة بأن هذا التعاون مع KIB سيكون له أثر إيجابي ملموس على الطرفين، ونتطلع إلى أن تثمر هذه الشراكة عن مبادرات وخدمات نوعية خلال الفترة المقبلة، تلبي تطلعات العملاء وتواكب احتياجاتهم المتنامية، كما أن البروتوكول سيسهم في تعزيز الخدمات والمزايا المقدّمة من الطرفين».

واختتم الفقعان كلمته بتقديم جزيل الشكر والتقدير إلى جميع الإدارات المعنية في KIB على جهودهم المخلصة وتعاونهم البناء لإتمام هذا البروتوكول، سائلاً المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه الخير لوطننا

بوبيان يطرح تجارب رقمية مبتكرة تزامنا مع إطلاق بطاقة Visa

كأس العالم FIFA 26™ مسابقة الدفع «الفعلية والرقمية»

بوبيان
يدعم فئة كأس العالم
الجديدة في تطبيق سين
جيم Powered by
Boubyan

تحدي كرة القدم
عبر تطبيق بوبيان .. خدمة
إدارية فريدة تجمع بين متابعة
كرة القدم وتحقيق أهداف مالية
بأسلوب عصري

التجارب الجديدة
تعكس فهم احتياجات محبي
كرة القدم والتي تجسد مفهوم
Lifestyle Banking وترتقي
بتجربة العملاء اليومية



في إطار رؤيته نحو ترسيخ مفهوم Lifestyle Bank- ing كأحد ركائز استراتيجيته الرقمية، وإعادة تعريف الدور الحقيقي للخدمات المصرفية في حياة العملاء، يؤكد بنك بوبيان على بناء منظومة رقمية متكاملة تجعل التجربة المصرفية جزءاً أساسياً من أسلوب الحياة اليومية، موجهة نحو الارتقاء بالتفاعل اليومي، كونها ليست مجرد حلول أو منتجات تقليدية. ويأتي هذا التوجه من خلال فهم دقيق لاهتمامات العملاء وتفضيلاتهم الرقمية، وتصميم تجارب مبتكرة تتماشى مع طرق إنفاقهم، وتلائم شغفهم بعالم الرياضة.

وانطلاقاً من هذا النهج، كشف بنك بوبيان مؤخراً عن ثلاث تجارب رقمية جديدة مستوحاة من أجواء بطولة كأس العالم FIFA 26™، تضم بطاقة Visa كأس العالم FIFA 26™ مسابقة الدفع، وخدمة "تحدي بوبيان لكرة القدم" عبر تطبيق البنك، وفئة كأس العالم في تطبيق سين جيم - Powered by Boubyan، والتي تؤكد جميعها على رؤية بوبيان نحو تقديم تجارب وخدمات مبتكرة ترتبط بشغف العملاء وتوجهاتهم الرقمية وتقديم قيمة مضافة حقيقية.

Boubyan Football Challenge.. تحدي الإذخار

من خلال تطبيق بنك بوبيان، بات بإمكان العملاء تحقيق أهدافهم الادخارية، من خلال "تحدي بوبيان لكرة القدم - Boubyan Football Challenge"، في تجربة فريدة تجمع بين متابعة كرة القدم وتحقيق أهداف مالية بأسلوب عصري وممتع يعزز من مكانة البنك الريادية في الابتكار والتحول الرقمي.

وتتيح الخدمة للعميل اختيار فريق كرة القدم المفضل لديه من بين أبرز الأندية العالمية، وتحديد مبلغ للإذخار يتراوح بين دينار واحد إلى 100 د.ك. ليتم تحويل المبلغ تلقائياً إلى حساب التوفير في كل مرة يسجل فيها الفريق هدفاً خلال مبارياته. وبهذا تتحول لحظات متابعة المباريات والتشجيع إلى فرص ادخار حقيقية، وبعبدة عن الأساليب التقليدية.

ويقدم التحدي أسلوباً مبتكراً للإدخار الشخصي، من خلال آلية بسيطة تعتمد على تحويل مبلغ محدد إلى حساب التوفير عند تسجيل الفريق المفضل هدفاً. هذه التجربة تمنح المستخدمين من العملاء وسيلة عملية ومبتكرة لتحقيق أهدافهم المالية، مع تفاعل مباشر داخل تطبيق البنك.

وتمثل الخدمة إضافة جديدة للتجارب الرقمية التي تواكب اهتمامات العملاء اليومية، خصوصاً المهتمين بمتابعة كرة القدم والألعاب الإلكترونية، وربط الاهتمامات الرياضية بخدمة تفاعلية جديدة، وتحويل وقت المتابعة والتفاعل إلى تجربة مالية ذات جدوى تساعد العميل على تعزيز سلوكه الادخاري.

وبإطلاق هذه الخدمة المميزة، فإن بوبيان يرسخ لسياسة تحفيز العملاء على الادخار من خلال ما سبق أن قدمه من الحلول الادخارية لتعزيز ثقافة الادخار، مثل "تحدي الفلس" و"تجوري التوفير"، والتي حققت نجاحاً واسعاً في نشر الوعي المالي. هذا التنوع في الخدمات يعكس رؤية بوبيان في بناء منظومة مالية متكاملة، تجمع بين السهولة والتفاعل والابتكار، وتوظف التقنيات الحديثة لتقديم حلول مصرفية تشجع العملاء على تبني ممارسات مالية أكثر استدامة.

بطاقة Visa كأس العالم FIFA 26™

بالتزامن مع اقتراب مونديال 2026، أطلق بوبيان بطاقة Visa كأس العالم FIFA 2026™ كإضافة جديدة تقرب عملاء بوبيان من أجواء البطولة العالمية.

وتُعد البطاقة أول إصدار من نوعه في الكويت مخصص لعشاق كرة القدم بنسختها الفعلية والرقمية لمنح العملاء

كما سيتمتع حاملي البطاقة بباقة واسعة من المزايا الإضافية تشمل فرصة للدخول في سحب للفوز برحلة لحضور مباراة من مباريات FIFA 2026™، والمشاركة في تحديات رياضية وأنشطة تفاعلية، وهو ما يعكس التزام بنك بوبيان بتقديم مكافآت استثنائية مصممة لتلبية تطلعات عملائه.

وطوال فترة الحملة، يمكن للعملاء إصدار البطاقة بكل سهولة عبر "مساعد" المساعد الرقمي في تطبيق بنك بوبيان، للحصول عليها فوراً بنسختها الرقمية والفعلية ذات الإصدار المحدود بتصميمها الخاص الذي يعكس روح البطولة العالمية.

تطبيق سين جيم: فئة كأس العالم Powered by Boubyan

ويستكمل بوبيان هذه التجارب من خلال تطبيق سين جيم الشهير الذي استحدث فئة تحديات خاصة ببطولة كأس العالم 2026 برعاية ودعم بنك بوبيان Powered by Boubyan. والتي تمثل خطوة متقدمة في تطوير المحتوى الرقمي الثقافي والترفيهي، إذ تتيح للمستخدمين التفاعل مع أجواء البطولة العالمية بأسلوب أكثر قرباً وحيوية، بما يعزز حضور التطبيق كمنصة تجمع بين المتعة والابتكار.

وتضيف الفئة الجديدة تجربة رقمية مبتكرة تواكب الزخم الرياضي المصاحب لكأس العالم. ويأتي هذا التطوير في إطار جهود بوبيان لتعزيز التجارب الرقمية داخل منظومة الألعاب الإلكترونية، وتقديم محتوى يعكس روح الحدث العالمي ويشكل إضافة نوعية إلى تطبيق سين جيم.

تجارب متكاملة

وتؤكد التجارب الثلاث الجديدة رؤية بنك بوبيان في بناء نموذج مختلف يعتمد على دمج الخدمات المالية الرقمية مع نمط الحياة اليومي للعملاء، وتوفير أدوات مبتكرة للإدخار والتعلم والتفاعل مع المحتوى المرتبط بالرياضة، ولا سيما كرة القدم باعتبارها من أبرز الاهتمامات لدى شريحة واسعة من العملاء.

وبهذا، يرسّخ بنك بوبيان موقعه كأحد أبرز المؤسسات المصرفية التي تقود الابتكار المصرفي محلياً وإقليمياً، ويقدم تجارب مبتكرة تعيد تشكيل تجربة العملاء مع الخدمات الرقمية بأسلوب أكثر تطوراً وتفاعلاً.



فئة كأس العالم الجديدة في تطبيق سين جيم Powered by Boubyan..

تجربة دفع متكاملة تجمع بين سهولة الاستخدام والمزايا والعروض الحصرية، والهوية الكروية الخاصة ببطولة كأس العالم.

ومع الإطلاق الفعلي للبطاقة، وفر بنك بوبيان لعملائه من محبي كرة القدم عرض استرجاع نقدي حصري حتى 26% على مشتريات مختارة تشمل الملابس والأدوات الرياضية والاشتراكات الترفيهية، إلى جانب استرجاع نقدي إضافي على الطلبات من

تطبيقات توصيل المأكولات، والألعاب الرقمية، وغيرها من الفئات، ليعيش العملاء تجربة تسوق مصرفية ذات طابع رياضي فريد.

بمشاركة متخصصين في الطب الرياضي من مختلف دول العالم

الراشد شارك في القمة العالمية العاشرة للطب الرياضي في مدريد



الراشد: أوروبا تكتب قواعد المنافسة في الطب الرياضي والشرق الأوسط يعيد كتابة قواعد الرعاية للرياضيين

من المشاركين بجولة خاصة داخل ملعب سانتياغو برنابيو المطور للاطلاع على التقنيات الحديثة المطبقة في مرافق الطب الرياضي التابعة لنادي ريال مدريد، واعتبر الراشد هذه التجربة «فرصة مهمة للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية». وتأتي مشاركة الراشد ضمن توجهات مركز ريفافيف لتعزيز حضوره الدولي، وتطوير شراكات خارجية، ونقل الخبرات العالمية إلى الميدان الرياضي المحلي، دعماً للرياضيين ورفعاً لمستوى خدمات التأهيل في الكويت والمنطقة.

يعيد كتابة قواعد الرعاية للرياضيين» وأردف الراشد موضحاً إن المنطقة الخليجية تشهد توسعاً كبيراً في البنية التحتية الرياضية واستقطاب البطولات الدولية، مما يتطلب منظومة متطورة للطب الرياضي تتوافق مع أعلى المعايير العالمية، مشيراً إلى أن مركز ريفافيف يعمل على دعم هذا التوجه من خلال تقديم خدمات علاجية متقدمة تعتمد على أحدث التقنيات والبروتوكولات العالمية في التأهيل والوقاية. وعلى هامش القمة، قام الراشد ونخبة

وصل إليه العلم في مجال الوقاية والعلاج وإدارة إصابات الرياضيين. وجاءت مشاركة الراشد بصفته مؤسس مركز ريفافيف للعلاج الطبيعي، حيث أكد أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في تطوير خدمات الطب الرياضي ورفع مستوى جودة التأهيل البدني في المنطقة.

وقال عبدالعزيز الراشد خلال كلمته في القمة: «في الوقت الذي نقول فيه إن أوروبا تكتب قواعد المنافسة في الطب الرياضي، نؤمن اليوم بأن الشرق الأوسط

شارك مؤسس مركز ريفافيف للعلاج الطبيعي عبدالعزيز الراشد في القمة العالمية العاشرة للطب الرياضي التي عُقدت في شهر نوفمبر الماضي بمadrid داخل ملعب سانتياغو برنابيو، بمشاركة نخبة من المتخصصين في الطب الرياضي من مختلف دول العالم، من أطباء رياضيين، وجراحين، وأخصائيي علاج طبيعي، وتغذية، ومدربين، وباحثين. كما شهدت القمة حضور شخصيات عالمية بارزة من قيادات طبية ورياضية، إضافة إلى مؤسسات دولية تمثل أحدث ما

عطورات
مقام
maqames -perfume
55205700



MAQAMES
PERFUME
50ml 1.7 FL OZ

الأول من نوعه للنخبة والباحثين عن التميز...

مجموعة طاهر للتدريب والاستشارات تطلق حلول Brian Tracy SolutionsTM



د. فواز خالد الخطيب: نقلة نوعية في تطوير الموارد البشرية تساهم في سد فجوة واضحة في صناعة التدريب التنفيذي عالي المستوى



من اليمين د. فواز الخطيب ود. عادل الكوت وكانويل ماكنتزي والمدرّب العالمي براين تريسي

د. عادل الكوت: هذه الحلول تمنح رواد الأعمال أدوات عملية لتعزيز القيادة المتقدمة، وتحقيق أداء استثنائي

نوعية عالية الجودة، تُخاطب احتياجات القيادات في المنطقة، وتوفر نماذج تطبيقية قابلة للقياس وذات أثر فوري على بيئات العمل».

ودعت مجموعة طاهر للتدريب والاستشارات القيادات، وصناع القرار، والرؤساء التنفيذيين، ورواد الأعمال الراغبين في تطوير أدائهم المؤسسي والشخصي إلى المبادرة بالتسجيل في هذه البرامج النوعية، نظراً لمحدودية المقاعد وطبيعة الفئة المستهدفة، باعتبارها فرصة تدريبية نادرة تُقدّم لأول مرة بهذا المستوى في دولة الكويت والمنطقة.

وتتوافر حلول Brian Tracy SolutionsTM حالياً من خلال مجموعة طاهر، ضمن باقة متخصصة من الدورات القيادية والإدارية المتقدمة، بمناهج تهدف إلى تطوير المؤسسات وصناعة الإنسان الناجح والرائد، وفق أحدث العلوم والمعايير العالمية في القيادة والأداء.

للاستفسار والتسجيل:
96599497274+
bts@tahertraining.com
www.tahertraining.com



براين تريسي مصافحاً د. فواز الخطيب بعد توقيع اتفاقية تمثيل للكويت والشرق الأوسط بشأن حلول براين تريسي العالمية

المتقدمة، وتحقيق أداء استثنائي يبدأ من الصفر ويصل إلى القمة». وفي السياق ذاته، أكدت كانويل ماكنتزي، المديرة التنفيذية لقطاع التدريب، أن حلول Brian Tracy SolutionsTM التدريبية «صُممت لتقديم تجربة

من جانبه، أوضح خبير التدريب الدولي والمُعتمد لبرامج براين تريسي الدكتور عادل الكوت أن هذه الحلول «تستهدف رواد الأعمال وصناع التغيير، وتمنحهم أدوات عملية قابلة للتطبيق لإغلاق الصفقات الكبرى، وتعزيز القيادة

أعلنت مجموعة طاهر للتدريب والاستشارات عن الإطلاق الأول من نوعه لحلول Brian Tracy SolutionsTM في دولة الكويت والشرق الأوسط، في خطوة تُعد من أبرز مبادرات تطوير المؤسسات والقيادات في المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

وتُقدّم هذه الحلول للمرة الأولى بهذا المستوى، وتستهدف شريحة نخبة محدودة من القادة، والرؤساء التنفيذيين، ورواد الأعمال، وصناع النجاح والتغيير، اعتماداً على منهجيات عالمية طوّرها Brian Tracy، أحد أبرز خبراء القيادة والأداء العالي في العالم، ومؤلف 92 كتاباً، كما قدّم ورشاً وبرامج تدريبية لأكثر من 5 ملايين شخص حول العالم.

وأكد الدكتور فواز خالد الخطيب، الشريك المدير العام لمجموعة طاهر، أن هذه الخطوة «تمثل نقلة نوعية في تطوير الموارد البشرية الخليجية والعربية، وتساهم في سد فجوة واضحة في صناعة التدريب، ولا سيما التدريب التنفيذي عالي المستوى، بما ينسجم مع توجهات دولة الكويت ودول الخليج نحو بناء جيل واع، منتج، وقادر على المنافسة عالمياً».

تعزز حضورها في معرض الذهب والمجوهرات العالمي الـ 24 بالكويت

جوهرة للمجوهرات تكشف رؤى استثمارية جديدة: الذهب نحو قيمة أعلى مستقبلاً

مجدي فرح: المعرض

كشف عن قوة الطلب

وارتفاع شهية الشراء رغم

تغير الأسعار العالمية

المرأة الكويتية...

ذوق يحرك الصناعة

ويعيد تشكيل

خريطة التصميم

محمد تمجيد عبدالله: الذهب

استثمار المستقبل... وندرة

الاحتياطي العالمي سترفع

قيمه خلال العقد القادم



محمد تمجيد عبدالله ومجدي فرح



محمد تمجيد عبدالله ومجدي فرح

يدفع جوهرة إلى ابتكار مجموعات جديدة بمزيج من الفخامة الحداثية والزخارف التراثية».

واختتم عبدالله تصريحه برؤية مستقبلية قائلاً: قطاع الذهب الخليجي يدخل مرحلة جديدة تقودها التكنولوجيا، والإبداع المحلي، والطلب النسائي العالي. ونحن في جوهرة مستعدون لتقديم تصميمات تجمع بين الروح الشرقية والفخامة الأوروبية، لتلبية الطلب المتسارع على القطع الحصرية.

بدوره أكد مدير عام جوهرة للمجوهرات في الكويت مجدي فرح أن المشاركة أتاحت للشركة فرصة عرض مجموعات جديدة حصرية، قائلاً: طرحنا في هذا المعرض منتجات تصل لأول مرة من مصانعنا في الإمارات مباشرة إلى السوق الكويتي، والتفاعل مع هذه القطع كان استثنائياً. الإقبال الكبير من الزوار يعكس رغبة واضحة في الحصول على تصاميم فريدة شبيهة بالعلامات الأوروبية العالمية، لكن بلمسة عربية.

وأضاف فرح، الطلب على الذهب في الكويت مرتفع ومستمر رغم حركة الأسعار العالمية، والوعي الاستثماري لدى النساء والشباب يجعل السوق أكثر نضجاً من أي وقت مضى، مختتماً بالتأكيد على أن مشاركة جوهرة للمجوهرات في المعرض الكويتي تشكل سوقاً استراتيجياً محورياً لقطاع الذهب في المنطقة، وأن العلامة التجارية قادرة على ترجمة هذا النجاح إلى توسع فعلي في السنوات القادمة، مع تطوير مجموعات حصرية تستجيب لاحتياجات وطموحات المرأة الخليجية عموماً والكويتية تحديداً.



محمد تمجيد عبدالله

على تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع الذهب من قبل الجهات المعنية في كل دولة لحماية المستهلك.

وفي بُعد اجتماعي اقتصادي، أشار عبدالله إلى أن المرأة الكويتية عنصر محوري في نشاط سوق الذهب، قائلاً: المرأة الكويتية تمتلك ذوقاً فنياً عالياً وقدرة لافتة على تمييز التفاصيل، وهي من أكثر السيدات وعياً بقيمة الذهب من الناحية الجمالية والاستثمارية. طلباتها الدقيقة للأحجام والموديلات والتفاصيل الفنية الخاصة، أصبحت مصدر إلهام مباشر لمصمميننا، مضيفاً نعتهم كثيراً على ملاحظات المستهلك الكويتي، خاصة المرأة، في تطوير تصميمات جديدة. هذه السوق تصنع توجهاتها بذكاء؛ فالنساء هنا يبحثن عن قطع فنية تعيش لسنوات وتنتقل لأجيال، وهو ما

رسخت مجموعة جوهرة للمجوهرات حضورها القوي في معرض الذهب والمجوهرات العالمي الـ 24 بالكويت، عبر مشاركة فاعلة ورعاية رئيسية، تعكس مكانة العلامة التجارية في المنطقة ودورها المتنامي في توجيه السوق عبر جودة الإنتاج والتصميمات الحصرية. وتؤكد المجموعة استمرار توسعها وارتفاع الطلب على منتجاتها في السوق الكويتي والخليجي، استناداً إلى هوية تمتد لأكثر من 117 عاماً من الخبرة، ووجود شبكة تشغيل عالمية تضم أكثر من 317 فرعاً حول العالم، بينها 23 فرعاً في الكويت.

وفي السياق ذاته أكد نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة جوهرة للمجوهرات، محمد تمجيد عبدالله، أن القطاع يعيش اليوم واحدة من أقوى مراحل الاستثمارية، مشيراً إلى أن المشاركة في المعرض تأتي ضمن رؤية توسعية تهدف لتعزيز مكانة جوهرة كلاعب رئيسي في سوق الذهب الخليجي والعالمي.

وأردف عبدالله موضحاً في تصريح صحفي، الذهب اليوم ليس مجرد زينة؛ بل أصل استثماري متين، مدعوم بزيادة الطلب وندرة الموارد الطبيعية. الدراسات الحديثة تشير إلى أن أكثر من 73% من الاحتياطي القابل للاستخراج قد تم تعدينه بالفعل، ما يعني أن الكميات المتبقية محدودة، وأثمانها المستقبلية مرشحة للارتفاع بشكل كبير خلال العقد المقبل، مشيراً الى انه في عالم يشهد اضطراباً مالياً وتقلبات اقتصادية، تبقى المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب الملاذ الأكثر أماناً. هذه الحقيقة تعزز ثقة المستثمرين وتؤكد أن الطلب لن ينخفض، بل سيرتفع بسرعة أكبر مع دخول صناديق استثمار جديدة للأسواق الخليجية

ولفت إلى أن جوهرة تعتمد نظام جودة لا منافس له في المنطقة قائلاً: كل قطعة تمر عبر 25 نقطة فحص دقيقة قبل عرضها، من مراحل الصهر حتى التشكيل والترصيع، لضمان تقديم منتج يليق بالهوية التاريخية للمجموعة ويعكس ثقة العملاء التي بُنيت عبر أكثر من قرن.

وفيما يتعلق بحرص "جوهرة" على المشاركة في المعارض الدولية، شدد عبدالله على أهميتها قائلاً:

المعارض ليست منصات عرض فحسب، بل جسور ضرورية للتواصل مع المستهلك وأسواق حقيقية لتأسيس الشراكات وإطلاق منتجات استثنائية ونقل المعرفة بين المصنعين. مشاركتنا في الكويت منحتنا صورة أوضح عن اتجاهات الأسواق الخليجية، وستمكنا من تطوير خطوط جديدة ستظهر نتائجها العام المقبل، مشيراً الى أهمية تشديد الرقابة

أسهم التكنولوجيا تقود وول ستريت لمكاسب أسبوعية جيدة قبل نهاية العام



نصائح بالتركيز على الشركات القادرة على قيادة مسار البناء والتمكين مع امتلاك القوة المالية

المستثمرين حول التقييمات. قالت أولريكه هوفمان-بورخاردي من "يو بي إس غلوبال أسيت مانجمنت" (UBS Global Wealth Management): "نبقي على نظرتنا بأن الأسهم الأمريكية جاذبة، مدفوعة بنمو اقتصادي مرن، وخفض الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، ونمو الذكاء الاصطناعي".

ضعف الدولار

إلى جانب الأسهم الأمريكية، ترى هوفمان-بورخاردي فرصاً أيضاً في السندات عالية الجودة والذهب. ومع تراجع جاذبية الدولار الأمريكي في ظل انخفاض أسعار الفائدة، وأوصت المستثمرين بمراجعة توزيع استثماراتهم في العملات.

وأضافت: «نتوقع استمرار ضعف الدولار الأمريكي خلال النصف الأول من 2026».

على الصعيد التقارير الاقتصادية، ارتفعت ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة خلال ديسمبر بأقل من المتوقع، وظلت منخفضة وسط استمرار مخاوف القدرة على تحمل التكاليف. كما بالكاد ارتفعت مبيعات المنازل القائمة في نوفمبر.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جون ويليامز لشبكة «سي إن بي سي» (CNBC) إنه ليس هناك حاجة ملحة لخفض أسعار الفائدة مجدداً في ظل بيانات التوظيف والتضخم الأخيرة، ما يعزز التوقعات بتوقف مؤقت بعد سلسلة من تخفيضات الفائدة الأخيرة.

وفق محليي "غولدمان ساكس غروب" (Goldman Sachs Group)، فإن خفض الاحتياطي الفيدرالي الفائدة إلى جانب النمو القوي من شأنه أن يمدد الدورة الاقتصادية ويدعم الأصول عالية المخاطر، رغم أن المرحلة التالية قد تكون أكثر تقلباً. وكتب محللون، من بينهم كاماكشيا تريفيدي، في مذكرة صادرة الخميس: "إن النمو العالمي المتين المقترن بتخفيضات الفائدة من دون ركود يُفترض أن يكون إيجابياً للأسهم العالمية، إلا أن التوترات المرتبطة بـ(التقييمات المرتفعة) قد تزيد التقلبات". وأضافوا أن المشهد العام يظل داعماً للأسهم وأصول الأسواق الناشئة، وسلبياً بشكل طفيف للدولار.

موجة الصعود حتى نهاية العام". وأضاف: "أتوقع نهاية قوية للعام وبداية قوية لـ 2026".

ظروف داعمة للأسهم

يرى ألكسندر غيوليانو من «ريزونات ويلث بارتنرز» (-Resonate Wealth Part-ners) أن الظروف العامة لا تزال داعمة، وأن الانكماش الأخير في التقييمات يوفر فرصاً للمستثمرين الذين ليس لديهم انكشاف بما فيه الكفاية على الأسهم.

وأضاف: "من المهم للمستثمرين ألا يضيعوا الوقت في محاولة توقيت فقاعة الذكاء الاصطناعي". وتابع: "نحن نشهد طفرة استثمارية هيكلية، لكن حتى مع ذلك، نحث على الاستثمار فعلياً، لا المضاربة".

غيوليانو ينصح بالتركيز على الشركات القادرة على قيادة مسار البناء والتمكين، مع امتلاك القوة المالية التي تتيح لها التحول واركتاب الأخطاء والفوز بسباق التسلح في نهاية المطاف.

وقال: "العديد من شركات التكنولوجيا الكبرى تنطبق عليها هذه الرؤية، حتى وإن كانت تقييماتها مرتفعة".

وول ستريت تنتعش رغم المخاوف

كان من الصعب على المستثمرين الذين هزتهم تقلبات أبريل الحادة أن يتوقعوا المسار السلس نسبياً الذي شهدته الأسواق خلال الأرباع الثلاثة المتبقية من العام. فلم يتجاوز أي تراجع 5% حتى نوفمبر، فيما جرى اقتناص كل انخفاض بحماس وبوتيرة سريعة.

وساعدت قصة الذكاء الاصطناعي والأرباح القوية وبقايا تصفية المراكز المفاجئة في أبريل على دفع المستثمرين إلى مطاردة الأسهم صعوداً بشكل متواصل. ولم تتعثر الموجة القوية إلا مع التشكيك في الحماسة المفرطة تجاه الذكاء الاصطناعي في المرحلة الأخيرة من العام.

يقول مارك هاكيت من «نايشن وايد» (Nationwide) إن حركة سوق الأسهم مشجعة رغم موجة الهبوط الأخيرة. ومن بين الأسباب، أشار إلى اتساع قاعدة الصعود، وتحول القيادة، وزيادة اختلاف

في 75% من الحالات خلال الأسبوعين الأخيرين من ديسمبر، بمتوسط صعود بلغ 1.3%، وفق بيانات جمعتها «سيتاديل سيكيوريتيز» (Citadel Securities).

وقال ستيف سوسنيك من "إنتركتيف بروكرز" (Interactive Brokers): "على الرغم من أن تاريخ البداية هذا العام هو نصف يوم عشية عيد الميلاد، كما هو معتاد، يبدو أن المتداولين يتأهبون مسبقاً".

ارتفع مؤشر "إس أند بي 500" بنحو 1%. كما يبدو أن الملحمة الطويلة بشأن مستقبل عمليات "تيك توك" في أمريكا تقترب أخيراً من نهايتها، إذ قالت منصة التواصل الاجتماعي إن نراعتها الأمريكية ثباع لتحالف تقوده "أوراكل". وفي سياق منفصل، أعلن الرئيس دونالد ترامب إبرام صفقات مع تسع شركات أدوية.

صعد سعر "بتكوين" بنسبة 3%. وارتفع عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات ثلاث نقاط أساس إلى 4.15%. كما بلغ عائد السندات الحكومية اليابانية لأجل 10 سنوات أعلى مستوى منذ 1999، وتراجع الين مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار سياسة البنك المركزي حتى بعد تنفيذه رفعا متوقعا على نطاق واسع لأسعار الفائدة.

الأموال تتدفق إلى الأسهم الأمريكية

يضخ المستثمرون الأموال في الأسهم الأمريكية بوتيرة تقترب من مستويات قياسية، في إطار استعدادهم لانخفاض تكاليف الاقتراض وخفض الرسوم الجمركية والتخفيضات الضريبية في 2026، وفق «بنك أوف أمريكا» (Bank of America). وقال البنك في مذكرة استندت إلى بيانات "إي بي إف آر غلوبال" (EPFR Global) إن الأسهم الأمريكية شهدت تدفقات واردة بنحو 78 مليار دولار في الأسبوع المنتهي في 17 ديسمبر، وهو أعلى مستوى منذ دخول 82.2 مليار دولار إلى السوق قبل عام. وأسهم قطاع التكنولوجيا في التدفقات للمرة الأولى خلال ثلاثة أسابيع.

لويس نافيليه من "نافيليه أند أسوشيتس" (Navellier & Associates) قال: "لا يزال الاتجاه إيجابياً، ولن يفاجئ أحد حدوث

شهدت وول ستريت في الجلسة الأخيرة من أسبوع حافل ارتفاعاً لمؤشرات الأسهم، في وقت واجه المتداولون انتهاء صلاحية كمية قياسية من عقود الخيارات، ما هدد بتحفيز تقلبات سريعة مفاجئة.

ودعمت موجة صعود في عدد من أسهم التكنولوجيا، التي كانت تحت الضغط بسبب خطط إنفاقها الطموحة على الذكاء الاصطناعي، ارتفاع مؤشرات الأسهم. وأدى الارتفاع المتتالي في مؤشر "إس أند بي 500" (S&P 500) إلى محو خسائره الأسبوعية. وقاد "إنفيديا" (Nvidia) مكاسب الأسهم الكبرى، في حين قفز سعر سهم "أوراكل" (Oracle) بنسبة 7%.

الساحرة الثلاثية

واجهت «وول ستريت» حدثاً ربع سنوي يُعرف بـ «الساحرة الثلاثية»، حيث تنتهي صلاحية عقود مشتقات مرتبطة بالأسهم وخيارات المؤشرات والعقود الأجلة، ما يجبر المتداولين على ترحيل مراكزهم الحالية أو فتح مراكز جديدة. وقُذرت «سيتي غروب» أن قيمة المراكز المفتوحة الاسمية التي انتهت صلاحيتها بلغت 7.1 تريليون دولار. قال كيني بولكاري من «سلايت ستون ويلث» (SlateStone Wealth): "هل يهم ذلك المستثمرين على المدى الطويل؟ بالتأكيد لا". وأضاف: "توقعوا ضخجاً. توقعوا أحجام تداول. فقط لا تخطئوا بين أيٍ منهما وبين أمر حقيقي أو ذي دلالة أساسية. ففي النهاية، هذه التحركات فنية بحتة".

وعقب تراجع غذته تساؤلات حول الحماسة المفرطة تجاه الذكاء الاصطناعي ومخاوف تتعلق بنطاق تيسير الاحتياطي الفيدرالي للسياسة النقدية، عاد المستثمرون لشراء الأسهم عند أسعارها المنخفضة. وفي حين لم تسهم مجموعة البيانات الاقتصادية الصادرة هذا الأسبوع كثيراً في توفير وضوح للرؤية، واصل المتداولون الرهان على إجراء خفضين للفائدة في 2026.

رالي نهاية العام

ربما حصل المتداولون، الذين تساءلوا عما إذا كان «رالي نهاية العام» المعتاد في نهاية العام سيبدأ أخيراً، على ما كانوا ينتظرونه. فمُنذ 1928، ارتفع مؤشر «إس أند بي 500»

القيمة السوقية للعملات المشفرة تراجع 150 مليار دولار خلال أسبوع

واصلت عملة بيتكوين تراجعها على أساس أسبوعي لتتداول قرب مستوى 88 ألف دولار، في وقت أسهمت فيه السيولة الضعيفة المرتبطة بتعاملات نهاية العام في زيادة حذر المستثمرين، بينما حذت بيانات التضخم الأمريكية الأضعف من المتوقع من استمرار الضغوط، بعدما عززت التوقعات بخفض الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي. وعادة ما يتزامن ضعف السيولة بنهاية العام مع تراجع أحجام التداول في الأسواق، في حين تدعم معدلات الفائدة المنخفضة الأصول عالية المخاطر عبر تقليص تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الأصول غير المدرة للعائد، مثل بيتكوين.

وتراجعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة بنحو 4.8% لتصل إلى حوالي 2.99 تريليون دولار، مقارنة بنحو 3.14 تريليون دولار قبل أسبوع، لكنها ارتفعت بنحو 1% خلال الـ 24 ساعة الماضية، مدفوعة بارتفاع أكبر عملة مشفرة في العالم.

**تراجع القيمة السوقية
بنحو 150 مليار دولار**

ارتفعت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 0.2% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية لتسجل 88142 دولارًا عقب صدور بيانات التضخم يوم الخميس، لكنها سجلت تراجعًا أسبوعيًا بنسبة 2.7%، في استمرار لحالة حذر المستثمرين بعد المكاسب القوية التي حققتها في وقت سابق من العام، حيث أمضت العملة معظم الأسبوع داخل نطاق تداول ضيق. وسجلت القيمة السوقية للعملات المشفرة تراجعًا أسبوعيًا بنحو 150 مليار دولار، كما لم تسجل أي من العملات الرقمية الكبرى مكاسب تُذكر خلال الأيام السبعة الماضية، إذ شمل التراجع مختلف الأصول المعروفة في السوق.

ومن بين هذه الأصول، تراجعت إيثيريوم بنسبة بلغت 5% خلال الأسبوع الماضي لكنها ارتفعت بنسبة 1% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، لتسجل عند إعداد هذا التقرير 2974 دولارًا، وذلك وفقًا لبيانات CoinMarketCap. تراجعت سولانا 6% خلال الأسبوع، كما هبطت إكس آر بي (XRP) بنسبة بلغت 4.6%، وتراجعت دوجيكوين بأكثر من

5.3%، كما تراجعت BNB بنسبة 4.4% خلال أسبوع.

فشلت بيتكوين مرارًا خلال شهر ديسمبر في تحقيق اختراق مستدام أعلى مستوى 90 ألف دولار، الذي يُعد مستوى مقاومة مهمًا.

وساهمت السيولة الضعيفة المرتبطة بتعاملات نهاية العام في زيادة حذر المستثمرين، والحد من قوة أي ارتدادات قصيرة الأجل، مع بقاء أحجام التداول منخفضة، ما جعل الأسعار أكثر عرضة للتحركات المحدودة.

ولم تُظهر بيتكوين رد فعل فوريًا يُذكر تجاه بيانات مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الصادرة يوم الخميس، والتي جاءت أضعف من التوقعات، حيث بلغ معدل التضخم السنوي 2.7%، لكنها حدثت من التراجع.

وعززت هذه البيانات رهانات الأسواق على أن الاحتياطي الفيدرالي قد يتجه إلى خفض الفائدة بوتيرة أسرع خلال عام 2026، إذ تُظهر عقود الفائدة الآجلة زيادة التوقعات ببدء التيسير النقدي في أوائل 2026 مع تراجع الضغوط التضخمية. لكن في ظل غياب محفزات

خاصة بسوق العملات المشفرة، لم تكن مفاجأة التضخم كافية لدفع بيتكوين إلى ارتفاع حاسم، بحسب رويترز.

**بيتكوين قد تصل إلى
143 ألف دولار**

توقع بنك سيتي غروب أن تشهد بيتكوين ارتفاعًا قويًا خلال العام المقبل، مدفوعة بتزايد تبني المستثمرين عبر الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs)، إلى جانب بيئة تنظيمية أمريكية أكثر دعمًا.

وحذ البنك سعرًا مستهدفًا أساسيًا عند 143 ألف دولار خلال الـ 12 شهرًا المقبلة، فيما أشار إلى سيناريو متفائل قد تتجاوز فيه الأسعار 189 ألف دولار، بينما قد تتراجع إلى نحو 78,500 دولار في سيناريو سلبي حال تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية، وفقًا لتقرير نشره موقع Market-Watch.

وقال محللو البنك، بقيادة أليكس ساوندرز "تعتمد توقعاتنا، خاصة لبيتكوين، على افتراض استمرار تبني المستثمرين، مع تدفقات إلى الصناديق المتداولة بقيمة 15 مليار دولار، ما يدعم أسعار العملة".



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624 

 @aleqtisadyahkw

 @aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



تفاؤل حذر يهيمن على توقعات السوق الأمريكي في 2026

معظم أداء سوق الأسهم خلال السنوات القليلة الماضية تركّز في سبع شركات عالية النمو، وهي: «ألفابت»، و«أمازون»، و«أبل»، و«ميتا»، و«مايكروسوفت»، و«إنفيديا»، و«تسلا». ويرى العديد من المحللين أن هذا التركّز يثير القلق، إلا أن فريق «دويتشه بنك» يتوقع تباطؤ نمو أرباح شركات التكنولوجيا، مقابل تسارع نمو أرباح بقية شركات مؤشر «ستاندرد آند بورز 500».

بدأ المستثمرون مؤخرًا في توجيه اهتمام أكبر نحو شركات القطاع الصناعي مثل «جنرال إلكتريك» و«أر تي إكس كورب»، والوالتي يُتوقع أن تستفيد من طفرة الذكاء الاصطناعي، بحسب هاوورث.

ورفعت «ترويست ويلث» تصنيف القطاع الصناعي، كما لا تزال متفائلة بقطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي يضم أسهم «السبعة الكبار».

أما «جولدمان ساكس»، فببتنى رؤية أوسع، إذ يوصي بتنويع الاستثمارات خارج الولايات المتحدة، لا سيما في الأسواق الناشئة مثل البرازيل والهند والصين، إلى جانب التنويع عبر القطاعات المختلفة.

ويؤكد «جولمان ساكس» بضرورة الاستمرار في الاستثمار، إذ تواجه الأسواق المالية تقلباً بعد الوقت، فقد تراجعت الأسهم والسندات بقوة عندما أعلنت الإدارة الأمريكية فرض الرسوم الجمركية في أبريل، لكنها سرعان ما تعافت لاحقاً. وغالباً ما يحقق المستثمرون الذين يلتزمون بالاستثمار طويل الأجل نتائج أفضل.



حسين يرى «مورجان ستانلي» ارتفاعاً بنسبة 14%، وتشير وتوقعات «إل بي إل فايننشال» إلى مستوى يتراوح بين 7300 و7400 نقطة، أي زيادة تقارب 8% فقط.

يراقب المستثمرون المحترفون تطورات الذكاء الاصطناعي بحذر. إذ يرى محللو «فانجار» أن هذه المرحلة من دورة الاستثمار، التي يُرجح أن تمتد بين ثلاث إلى خمس سنوات، ستكون سلاخاً ذا حدين. فمن ناحية، ستدفع الاقتصاد إلى استبدال الأدوات القديمة بأخرى جديدة، لكنها من ناحية أخرى ستخلق بيئة استثمارية أكثر تشدداً، حيث يصعب على المستثمرين تجنب المخاطر».

إذ يقول تورستن سلوك، كبير الاقتصاديين لدى «أبولو»، إن

مع اقتراب عام 2025 من نهايته، يبدو الاقتصاد الأمريكي مستقرًا، إذ ارتفع مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بأكثر من 15% منذ بداية العام، بينما تظل معدلات التضخم معتدلة نسبيًا. ومع ذلك، يُبدي الأمريكيون نظرة تشاؤمية حيال التضخم والسياسة وسوق العمل، وهي مشاعر تُلاحظ عادة خلال فترات الركود، بحسب «يو إس إيه توداي».

ويُعد ذلك تذكيرًا واضحًا بوجود فجوة محتملة بين الصورة الاقتصادية العامة وما يشعر به الأفراد في حياتهم اليومية. لكن في ظل توقع معظم الاستراتيجيين استمرار الأوضاع الإيجابية في 2026، فإن ذلك يفتح المجال لتحليل العوامل الكبرى التي يُنتظر أن تدعم اقتصادًا وسوق أسهم يتمتعان بأوضاع جيدة نسبيًا.

وأعرب روب هاوورث، المدير الأول لاستراتيجية الاستثمار لدى «يو إس بنك»، عن تفاؤله حيال عام 2026. مشيراً إلى أن هناك مخاطر يجب مراقبتها، مرجحاً قدرة السوق والاقتصاد على تكرار النجاحات التي تحققت خلال العامين الماضيين. يتوقع معظم المحللين أداءً إيجابياً لسوق الأسهم خلال العام المقبل، مدعوماً بالإنفاق على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية.

ويرجح استراتيجيو «دويتشه بنك» أن يهني مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» عام 2026 عند مستوى 8000 نقطة، أي بارتفاع يقارب 18% مقارنة بإغلاقه عند نحو 6737 نقطة في السابع عشر من ديسمبر/كانون الأول. في





تتقدم أسرة **الاقتصادية**
ALEQTISADYAH

وبكل فخر واعتزاز إلى مقام حضرة صاحب
السمو أمير البلاد

الشيخ مشعل بن أحمد بن الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

بأسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة
طول الذكرى الثانية لتولي سموه مقاليد
الحكم في البلاد.

عهد جديد وولاء يتجدد